



التق
ري
الس
نوي

٨ ٩ ٩ ١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



حضرة صاحب السمو
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر



سمو الشيخ
عبد الله بن خليفة آل ثاني
رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية



سمو الشيخ
جاسم بن حمد بن خليفة آل ثاني
ولي العهد



حضرة صاحب السمو
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر



سمو الشيخ
عبد الله بن خليفة آل ثاني
رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية



سمو الشيخ
جاسم بن حمد بن خليفة آل ثاني
ولي العهد



٦ السيد محمد بن فهد بوزوير الدوسري

٧ السيد محمد مرزوق الشعلان

٨ السيد راشد مسفر الهاجري

٩ الدكتور غانم محمد الحمادي

١٠ السيد علي حسين علي السادة

١ سعادة السيد يوسف حسين كمال
رئيس مجلس الإدارة

٢ سعادة السيد صالح محمد أبو داود المهدي
نائب الرئيس

٣ الشيخ حمد بن فيصل آل ثاني

٤ سعادة الدكتور عبدالله بن صالح الخليفي

٥ السيد حيدر سليمان الحيدر



جان مجلس الإدارة

اللجنة التنفيذية

رئيس

سعادة السيد صالح محمد أبو داود المهدي
الشيخ حمد بن فيصل آل ثاني
سعادة الدكتور عبد الله بن صالح الخليفي
السيد حيدر سليمان الحيدر
السيد محمد مرزوق الشعلان

لجنة التدقيق

رئيس

السيد راشد مسفر الهاجري
الدكتور غانم محمد الحمادي
السيد علي حسين علي السادة



السيد سعيد بن عبدالله المسعود
نائب المدير العام



السيد جون فينغتون
المدير العام - الرئيس التنفيذي



مساعدو المدير العام

بيتر كلارك
ناصر محمد النعيمي
الشيخ خالد بن احمد آل ثاني
كوث واردن
علي احمد الكواري



المديرون الرئيسيون

سعود بن سالم آل خليفة
محمد جامع موسى
محمد احمد الشبيب
إحسان رشيد
أشرف نجيب مكرم

كرشنا سوامي رنجاناثان
مروان معروف محمود
مصطفى محمد عثمان
خالد محمد البوعنن
الدكتور مصطفى الهادي بابكر

نزيه صدقي عازم
ديفيد إكسل

مديرو الفروع الخارجية

لندن
باريس
باريس
مارتن بوين
رولان شلهوب
لوك دوبروفر

المركز الرئيسي

ص.ب ١٠٠٠ الدوحة ،دولة قطر.
هاتف: ٤٠٧٤٠٧ (+٩٧٤)
فاكس: ٤١٣٧٥٣ (+٩٧٤)
العنوان البرقي: "بنك قطر"
تلكس: ٤٠٦٤ / ٤٣١٢ / ٤٣٥٧ قطر بنك دهـ
سويفت: QNBAQAQA
انترنت: www.qatarbank.com

هاتف	فاكس	مكتب مجلس الإدارة
٤١٤٥٠٤	٤١٣٣٩٤	مكتب مجلس الإدارة
٤٣٠٢٤٠	٤٢٨٣٤٩	المدير العام - الرئيس التنفيذي
٤١٤٥٣٩	٤١٥٠١٩	نائب المدير العام
٤٠٧٣٢١	٤٣١٠٣٦	التسويق
٤٠٧٣٩٤	٤٣٦٥٧٧	الائتمان
٤١٣٧٩٠	٤١٣٨٨٩	الفروع المحلية
٤١٤٣٨٤	٤١٩٦٤٠	الخدمات المصرفية للأفراد
٤١٣٩٧٨	٤٣١٨٩٤	خدمة كبار العملاء
٤١٣١٢٦	٤٣٩٧٢٧	العمليات
٤١٤٠٩٢	٤٣٣٩٢٤	الأنظمة والأساليب
٤٣٢٤٤٤	٤١٤٩٤٣	الخزينة
٤١٣٧٦٨	٤١٠٤١٨	العلاقات المصرفية الدولية
٤١٨١٩٤	٤٣٠٧٩٢	الشؤون القانونية
٤٣٤٩٥٧	٤٣٨٩٨٣	الشؤون المالية
٤١٣٨٧٦	٤٣٨٦١٢	التدقيق الداخلي
٤١٠١٣٩	٤١٦٣٠٢	الشؤون الإدارية
٤١١٠٩٨	٤١٤٨٣٠	الموارد البشرية
٤٣٤٦٨٥	٤١٤٨٣٠	الإقتصاد والتخطيط
٣٦٢٤٤٩	٣٥١٣٧٩	العلاقات العامة

ارتفع صافي الأرباح بنسبة ١١,٥% ليبلغ ٤٢٣ مليون ريال قطري.
 زاد إجمالي الموجودات بنسبة ٦,٥% ليصل إلى ١٩,٥ مليار ريال قطري.
 ارتفعت نسبة العائد على الموجودات من ٢,١٩% إلى ٢,٢٤%.
 ارتفع عائد السهم من ٥٤,٨ ريال قطري إلى ٦١,١ ريال قطري.
 ارتفع سعر السهم من ٥٧٣ ريال قطري في نهاية عام ١٩٩٧ إلى ٧٨٩ ريال قطري في نهاية عام ١٩٩٨.
 ارتفعت القيمة السوقية لأسهم البنك بمبلغ ١,٥ مليار ريال قطري لتصل إلى ٥,٥ مليار ريال قطري.



ملخص النتائج المالية والقوى العاملة

الأرقام باللميون ريال	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
إيرادات التشغيل	٤٤٠	٤٧٣	٥٣٦	٥٨٩	٦٧٢
مصاريف التشغيل	١٣٧	١٤٣	١٤٩	١٦٦	١٧٩
صافي الربح	٣٠٣	٣٣٠	٣٨٧	٤٢٣	٤٩٣
مجموع الموجودات	١٥,٨٢٤	١٧,٣٢٤	١٦,٣٨٤	١٨,٢٩٨	١٩,٤٨٧
مجموع حقوق المساهمين	٣,٣٤٥	٣,٤٤٤	٣,٦٦١	٣,٨٩٩	٣,١٨١
رأس المال المدفوع	٣٥٤	٣٥٤	٤٤٣	٥٥٤	٦٩٢
مصاريف التشغيل / إيرادات التشغيل (%)	٣١,١	٣٠,٣	٢٨,٤	٢٨,٣	٢٦,٦
سعر السهم في السوق كما في نهاية العام (بالريال القطري)	٥٢٠	٦٣٢	٦٣٠	٧١٦	٧٨٩
سعر السهم بعد تدوير أثر الأسهم المجانية	٢٦٦	٣٢٤	٤٠٣	٥٧٣	٧٨٩
عدد المساهمين	٥٩٦	٧١٨	٧٣٢	٧٧٣	٩٨٩
عائد السهم (بالريال القطري) بعد تدوير أثر الأسهم المجانية	٣٩,٨	٤١,٨	٤٧,٦	٥٤,٨	٦١,١
مكرر السعر إلى عائد السهم	٦,٧	٧,٨	٨,٥	١٠,٥	١٢,٩
عدد الموظفين	٤٩٦	٥٣٣	٥٥٢	٥٨٤	٥٨٧
١- محلي	٤٤٢	٤٧٨	٥٠٠	٥٣٢	٥٣٤
(من بينهم القطريين والقطريات)	(٨٨)	(١١٤)	(١٣٢)	(١٦٣)	(١٨٥)
٢- خارجي	٥٤	٥٥	٥٢	٥٢	٥٣

سعر الصرف

حافظ الريال القطري لسنوات عديدة على سعره الرسمي مقابل الدولار الأمريكي ٢.٦٤٠٥ / ٢.٦٣٨٥ ريال قطري = ١ دولار أمريكي



حضرات السادة المساهمين الكرام ...
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...



بالإضافة عن نفسي وبالإنابة عن أخواني أعضاء مجلس الإدارة ، يسرني أن أقدم لحضراتكم التقرير السنوي الرابع والثلاثين لبنك قطر الوطني مستعرضاً أهم الانجازات الرئيسية لعام ١٩٩٨ . وهذه هي المرة الأولى التي أحظى فيها بشرف مخاطبتكم بصفتي رئيساً لمجلس الإدارة .

فبعد عملي معكم كعضو في مجلس الإدارة منذ عام ١٩٨٨ ، فقد تشرفت بأن أخلف سمو الشيخ محمد بن خليفة آل ثاني إثر تعيينه نائباً لرئيس مجلس الوزراء من قبل حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى .

فباسمكم أتقدم لسمو الشيخ محمد بخالص الشكر والامتنان على جهوده المخلصة لخدمة البنك خلال فترة رئاسته لمجلسنا ونتمنى لسموه كل التوفيق في منصبه الجديد .

وفي نفس الوقت وبالإنابة عنكم ، نتقدم بشكرنا الجزيل للسادة أعضاء مجلس الإدارة في دورته السابقة وهم الشيخ نواف بن ناصر بن خالد آل ثاني والسادة جاسم بن محمد الجيدة وعبدالله عبد العزيز الخاطار، على خدماتهم التي قدموها خلال فترة عملهم معنا ، ونرحب بالأخوة الجدد الذين انضموا إلى مجلسنا الحالي ، وبكل عزم وتصميم سنواصل العمل معاً لما فيه مصلحة البنك والمجتمع القطري .

لقد شهد عام ١٩٩٨ تحديات كبيرة تمثلت في الركود الاقتصادي الذي تعرضت له اقتصادات بعض دول شرق آسيا وامتدت آثاره لتطال العديد من الأسواق الناشئة في دول أميركا اللاتينية وجمهورية روسيا الاتحادية . لقد خلف ذلك آثاراً سلبية كبيرة على أسواق المال في تلك المنطقة وعصف بالعديد من مكاسب الأسهم والسندات .

وفي حين حافظت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي والدول الأوربية على استقرارها ، إلا أن منطقتنا لايمكنها أن تثنى بنفسها عن العواقب التي خلفها الانخفاض الكبير والسريع لأسعار النفط وتراجع معدلات النمو في العديد من الدول .

ونظراً لكون بلدنا من الدول الرئيسية المصدرة للطاقة ، فإن الاقتصاد القطري كغيره قد تأثر بهذه الضغوطات الخارجية ، وعلى الرغم من ذلك ، فإن عام ١٩٩٨ لم يكن سيئاً إلى هذا الحد بالنسبة إلينا في قطر . فقد حققت السياسات التي تبنتها الحكومة من أجل إقامة قاعدة صناعية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل للاقتصاد القطري ، والتقليل من اعتماده الكلي على صادرات النفط التقليدية ، نجاحات ملحوسة في هذا الخصوص . إن التجربة الرائدة لخصخصة ٤٥٪ من أسهم شركة اتصالات قطر (كيوتل) والتي تمت قبل نهاية العام المنصرم تمثل مرحلة هامة في تدعيم دور القطاع الخاص انطلاقاً من السياسات الحكيمة التي رسمها حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة أمير البلاد المفدى .

وعندما يستعيد الاقتصاد العالمي عافيته ، فإن دولة قطر سوف تثبوا مكانة مرموقة تسمح لها بتحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية تعود بالفائدة على جميع أفراد المجتمع ولأجل طويلة .

أما بالنسبة لنتائج أعمال البنك ، فقد كان عام ١٩٩٨ عاماً طيباً أيضاً ، حيث حقق البنك مجدداً نمواً قوياً ومتوازناً في حجم ونوع إيراداته وتمكن كذلك من توسيع نطاق ومجالات أعماله .

واستمر البنك في تحقيق أرباح صافية بلغت ٤٢٣ مليون ريال قطري وبزيادة نسبتها ١١.٥٪ عن أرباح عام ١٩٩٧ . وتعكس هذه النتائج تقدماً مضطرباً في الكفاءة التشغيلية نتج عنها ارتفاع نسبة العائد على حقوق المساهمين من ١٣.٦٪ عام ١٩٩٧ إلى ١٣.٩٪ عام ١٩٩٨ ، بينما تجاوزت نسبة العائد على متوسط الأصول ٢.٢٤٪ .

لقد حققت جهودنا لضغط التكاليف نجاحها المتوقع بحيث انخفضت نسبة التكاليف إلى الدخل من ٢٨٪ في عام ١٩٩٧ إلى ٢٦٪ في عام ١٩٩٨ ، على الرغم من حجم الاستثمارات الكبيرة

التي قمنا بها لضمان مطابقة أنظمتنا التكنولوجية للمواصفات الجديدة وقدرتها على استيعاب متطلبات عام ٢٠٠٠.

لقد حصل تقدم كبير في توسيع خدمات البنك المقدمة للأعداد المتزايدة من عملائه . وتقديم عدة مبادرات تتعلق بالخدمات المصرفية للأفراد، والتي رافقها دور فعال ومستدام للبنك في تمويل المشاريع المحلية ، إضافة إلى القروض المجمعة على الصعيد المحلي والاقليمي . إن فعاليات البنك وقدراته التكنولوجية قد تم اختبارها بالكامل من خلال عملية خصخصة شركة اتصالات قطر (كيوتل) حيث قام البنك بدور مدير الاصدار المحلي.

وبناءً على ماتم تحقيقه من إنجازات ، فإن مجلس الإدارة يوصي الجمعية العمومية بتوزيع أرباح نقدية قدرها ١٢٨ مليون ريال قطري للعام المالي ١٩٩٨ (وهو نفس المبلغ لعام ١٩٩٧) ، ويمثل ذلك عائداً على رأس المال نسبته ٢٠٪ (٢٠ ريال لكل سهم) بالإضافة إلى إصدار أسهم مجانية على أساس سهم عادي لكل أربعة أسهم مملوكة في نهاية عام ١٩٩٨ . وبينما يتم إصدار الاسهم المجانية على أساس نفس القيمة الاسمية في نهاية عام ١٩٩٧ ، إلا أنها تشكل ٢٥٪ زيادة في قيمتها الحقيقية .

أما بخصوص آفاق المستقبل ، فليس هناك أدنى شك في أن الأحداث التي واجهتها الاقتصادات المحلية والعالمية خلال العام الماضي قد عملت على زيادة التحديات المستقبلية . وبالنسبة لنا في قطر، وكما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي فلا بد أن تتأثر اقتصاداتنا من جراء تدهور أسعار النفط العالمية والتي لا تلوح في الأفق أية بوادر على تجاوز هذه الأزمة في المدى القريب. وإننا في بنك قطر الوطني معاقدون العزم على بذل المزيد من الجهد للتعامل مع تلك المستجدات لما فيه فائدة ومصصلحة جميع المساهمين وعمالء البنك .

وبهذه المناسبة فإننا نعبر عن خالص شكرنا وتقديرنا لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى لدعمه وتشجيعه المستمرين لنشاطات البنك . كما نتقدم أيضاً بالشكر والتقدير لسمو الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني ولي عهده الأمين وإلى سمو الشيخ عبدالله بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية على دعمهم المستمر للبنك.

كذلك نتقدم بالشكر والعرفان لمصرف قطر المركزي بقيادة سعادة المحافظ عبد الله بن خالد العطية لتعاونهم وتوجيهاتهم السديدة .

وبهذه المناسبة ، لا بد أن أشيد هنا بالدور الكبير والمقدر الذي قام به مجلس الإدارة ، في قيادة البنك ورسم خطط تطويره وسبل تقدمه، وبفضل هذه الجهود حافظ البنك على دوره الريادي وانعكس ذلك على ما حققه من نتائج بارزة.

وفي الوقت نفسه نتوجه بالشكر والعرفان لعملائنا الكرام في كل قطاعات المجتمع القطري وفي كل مكان على ثقتهم التي أولوها للبنك . فبدعمهم لنا نستمد العزم والحافز على تطوير قدراتنا وتحسين خدماتنا .

وأخيراً وإزاء هذه التحديات والظروف الاقتصادية الراهنة ، فلم يكن باستطاعتنا تحقيق تلك الانجازات لولا إخلاص الإدارة والعاملين في البنك وعمالهم الذؤوب لخدمته . ومع تجاوز القطريين العاملين في البنك نسبة ٣٥٪ من إجمالي عدد العاملين فيه، فإن استثماراتنا الكبيرة لتدريب هذه الموارد الثمينة سوف تقدم لبلدنا أكبر عائد يمكن تقديمه على الاطلاق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

يوسف حسين كمال

رئيس مجلس الإدارة

الاقتصاد العالمي

وسط كل العوامل المعقدة والتي تؤثر حالياً على نمو وتطور الاقتصاد العالمي ، وفي عصر العولمة الذي نشهده ، فإن الحدث الرئيسي والأهم ، هو أزمة الكساد التي انطلقت من تايلاند عام ١٩٩٧ ، وانتشرت فيما بعد عبر العديد من الدول الآسيوية. إن تصادم هذه الأزمة خلال عام ١٩٩٨ لتطال روسيا ودول أميركا اللاتينية والعديد من بلدان الأسواق الناشئة وتسارع الأحداث فيما بعد ، قد شكّل أزمة غير مسبوقه في العديد من الأسواق الناشئة الرئيسية، في الوقت الذي بقيت فيه دول أوروبا الغربية ودول مجلس التعاون الخليجي بعيدة إلى حد ما عن عواقب هذه الأحداث. وخلال الربع الثالث من العام الحالي ، ومع تدهور الأوضاع ، ظهرت الحاجة إلى تنسيق السياسات بين الدول بهدف تجاوز الآثار الانكماشية التي خلفتها الأزمة ، وذلك من خلال اتباع سياسات نقدية تتسم بالمرونة وتهدف إلى ضبط معدلات التضخم والتحكم بها بدلا من اتخاذ الإجراءات التقليدية المتعلقة بمعدلات نمو عرض النقد.

إن الهدف العام من اتباع مثل هذه السياسات هو تحقيق قدر ما من القوة النقدية يكون باستطاعتها الحد ، وبأسرع وقت ممكن ، من تصاعد وتيرة الانكماش الاقتصادي والذي تظهر آثاره الجلية في تدني أسعار السلع، والذي يعتبر في حد ذاته نتيجة مباشرة لزيادة الطاقة الإنتاجية العالمية وتجاوزها لمستويات الطلب الحالي في الأسواق.

وهذه التقلبات غير المسبوقة في الأسواق المالية الرئيسية أفرزت بدورها إستراتيجيات استثمارية محافظة وحذرة في تعاملها مع المخاطر المتوقعة ، مما نتج عنه تحول كبير في وجهة التدفقات النقدية الرأسمالية وسرعة انتقالها ، وهو الأمر الذي لم يصل بعد إلى ذروته. إن من المرجح أن يظهر التأثير الحقيقي لهذه التحويلات الرأسمالية وأن ينعكس ذلك سلباً على معدلات دخل الأفراد ، مما يترك آثاراً اجتماعية قاسية على قدرة اقتصادات هذه الدول على الدخول إلى أسواق رأس المال العالمية.



اجتماع ج.ب. مورجان / بنك قطر الوطني

لقد شهدت أسعار النفط انخفاضاً حاداً لم تشهد له مثيلاً منذ مدة طويلة و ترافق ذلك مع وجود فائض كبير في المخزون النفطي العالمي ودخول العراق إلى سوق الصادرات النفطية واستمرار الأزمة الاقتصادية العالمية. وهذه الظاهرة انعكست في الانخفاض العام لاسعار السلع خلال العام ١٩٩٨ ، وبينما وصل الانخفاض في أسعار النفط إلى أقل مستوى له خلال ٢٠ عاماً كما انخفضت أسعار بعض السلع مثل السكر والنحاس إلى أدنى مستوى لها خلال ١٠ سنوات. وعلى ضوء هذه الأوضاع ، والتي يمكن وصفها بأنها أسوأ أزمة اقتصادية منذ عام ١٩٣٠ ، فإن معدلات النمو المتوقعة لحجم التجارة العالمية لن تتجاوز ٤ - ٥ ٪ خلال عام ١٩٩٨ ويمثل ذلك نصف معدل النمو الذي تم تحقيقه عام ١٩٩٧.

و يتضح جلياً أن اتباع السياسات النقدية المرنة والتي بدأت مع مطلع شهر سبتمبر الماضي قد أسهمت في تخفيف الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية الراهنة وذلك من خلال تنشيط الطلب الكلي باستخدام مزيج من إجراءات الضبط الضريبي والتي رافقها خفض أسعار الفائدة واتخاذ خطوات أخرى للمزيد من الخفض كلما دعت الحاجة لذلك.

إن السيناريو المطروح حالياً لتحقيق معدلات نمو متواضعة للاقتصاد العالمي تعكسه تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). لقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي من ٣,٢ ٪ عام ١٩٩٧ إلى ١,٨ ٪ فقط لعام ١٩٩٨ مع توقعات بارتفاع معدلات النمو قليلاً إلى ٢,١ ٪ خلال عام ١٩٩٩ ومعدلات أعلى تصل إلى ٢,٩ ٪ خلال عام ٢٠٠٠.

وتشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمعدلات النمو لعام ١٩٩٩ ، إلى إن اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية سيسجل معدل نمو يصل إلى ١,٥ ٪ و ٠,٢ ٪ لليابان بينما يصل معدل النمو في المملكة المتحدة إلى ٠,٨ ٪ (مع تخوف من ظهور انكماش اقتصادي في كلا البلدين) مقارنة بـ ٥,٢ ٪ لدول اليورو الأوروبية والتي ابتدأت عهدها في وقت ملائم يمتاز بانخفاض معدلات التضخم العالمي وبتجانس اقتصادي أكبر من أي وقت مضى. ومن المؤمل أن يكون هذا النظام ملائماً وقادراً على تخفيف التوتر الحقيقي في الوقت الذي تتأثر معدلات النمو الاقتصادي في العديد من الدول باختلالات العجز



مؤتمر السفطات الدولي - قطر فبراير ١٩٩٨

في الموازنات العامة و التي تقلل من قدرة هذه الدول على اتباع سياسات مرنة وقادرة على التكيف مع الأوضاع الجديدة .

وعلى كل حال وكما أوضح السيناريو الاقل تفاؤلاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، فإن المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي لا يبدو إنها تتجه نحو المسار الإيجابي . وهذا بدوره قد يزيد من الضغوطات التي تتعرض لها مسارات التصحيح الهيكلية الحالية في كل من اليابان والصين والتي تحارب للقضاء على حالة الركود الاقتصادي أو لتجنب موجات أخرى من تخفيض قيمة العملة حيث ازدادت الضغوط على العملة البرازيلية والصينية مما أجبر البرازيل مؤخراً إلى اللجوء إلى تعويم عملتها في السوق . وقد تضطر الولايات المتحدة الأمريكية

والمجموعة الأوروبية إلى وقف أو إبطاء إجراءات التكيف في سياساتها النقدية ، إن كل عنصر من العناصر المذكورة منفردة أو مجتمعة يمكنه أن يلحق أضراراً كبيرة في أسواق الأوراق المالية والتي تقترب حالياً من ذروتها في الولايات المتحدة وأوروبا . وأن أي انخفاض في مستويات أسعار الأسهم في الأسواق المالية الرئيسية سوف يلحق أضراراً كبيرة ويخيب الأمل في إمكانية تحقيق انتعاش ملموس للوضع الحالي المتردي .

إن الأداء القوي للاقتصاد الأمريكي وأداء الاقتصادات الأوروبية إلى حد ما ، قد انعكس على الأداء الممتاز الذي حققته الأسواق المالية في تلك الدول . إن هذا الأساس ليس صلباً بما فيه الكفاية ليحقق معدلات نمو عالية في النمو الاقتصادي ، أنه يخلق قدراً كبيراً من المخاطر التي تظهر على شكل ارتفاع في أسعار الأصول أو موجات تضخمية محلية . وبناء عليه ، فإن الاقتصاد العالمي سيظل معرضاً لصددمات محلية متوقعة أو صددمات أخرى عرضية والتي كما أظهرت أحداث عام ١٩٩٨ بوضوح إنها قادرة على خلق قوة دافعة سريعة تتأثر بها كافة اقتصادات السوق . وفي هذا المجال ، لا بد لنا من إدراك أن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ليست محصنة هي الأخرى ضد هذه التأثيرات العالمية السلبية .



المؤتمر المصرفي الرابع لدول مجلس التعاون الخليجي - قطر أكتوبر ١٩٩٨

اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي

تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي مخزوناً كبيراً من النفط يعادل ٤٠٪ من المخزون العالمي إضافة إلى احتوائه على كميات هائلة من الغاز الطبيعي تقدر بحوالي ٧٨٠ ترليون قدم مكعب ، أي ما يعادل حوالي ١٥٪ من المخزون العالمي .

يمثل النفط ما نسبته ٩١٪ من صادرات دول المجلس لعام ١٩٩٧ حيث تتجاوز هذه النسبة ٩٥٪ في دولة الكويت و ٩٣٪ في دولة الإمارات العربية المتحدة و ٨٢٪ في دولة قطر . وفي نفس الفترة المذكورة ساهم قطاع النفط بحوالي ٧١٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية لدول المجموعة .

بلغ معدل نمو الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية ٧,١٪ ووصل إلى ٥٤٦ مليار ريال سعودي (١٤٥,٦ مليار دولار أمريكي) عام ١٩٩٧ مقارنة بمعدل نمو تجاوز ٨,٧٪ عام ١٩٩٦ . وتشير التقديرات الأولية إلى أن معدل النمو لعام ١٩٩٨ سوف يكون سالباً .

لقد أصدرت المملكة العربية السعودية مؤخراً موازنة نقدية لعام ١٩٩٩ قامت بموجبها بخفض الإنفاق العام إلى ١٥٦ مليار ريال (٤٤ مليار دولار) وبنسبة ١٥,٨٪ . وقدرت ارتفاع العجز بـ ٤٤ مليار ريال لتصل نسبته إلى ١٤٤٪ عما كان متوقعاً . أما الإيرادات فقد قدرت في الموازنة الجديدة بـ ١٢١ مليار ريال وبانخفاض قدره ٢٢٪ عن مستواها المتوقع الوصول إليه والبالغ ١٧٨ مليار ريال عام ١٩٩٨ . أما حجم الإنفاق لعام ١٩٩٨ فقد انخفض إلى ١٨٩ مليار ريال عن مستواه الذي كان متوقعاً تجاوزه لمبلغ ١٩٦ مليار . كذلك انخفضت الإيرادات الكلية إلى ١٤٣ مليار ريال عن المبلغ المتوقع وصوله وهو ١٧٨ مليار ريال لنفس الفترة .



أما في دولة الإمارات العربية المتحدة فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٧٠ مليار درهم (٤٦.٣ مليار دولار) عام ١٩٩٨ مسجلاً معدل نمو سلبي يصل إلى ٥.٦٪ مقارنة بـ ١.٩+٪ لعام ١٩٩٧. ويعزى هذا التراجع الكبير في معدل النمو للعام الماضي إلى الانخفاض الكبير الذي طرأ على أسعار النفط العالمية وعوائدها.



الوقوف على القافية لتحويل مشروع توسعة فالكو

تشير التقديرات الأولية إلى أن عجز الموازنة لعام ١٩٩٨ قد تجاوز ١.٨ مليار درهم إماراتي (٤٩٠ مليون دولار) مقارنة بعجز ٠.٩ مليار درهم (٢٤٥ مليون دولار) لعام ١٩٩٧. وبينما بلغت الإيرادات ١٩.٦ مليار درهم عام ١٩٩٨ مقارنة بـ ١٧.٤ مليار درهم عام ١٩٩٧، فإن النفقات الإجمالية قد تجاوزت ٢١.٤ مليار درهم عام ١٩٩٨ مقارنة بـ ١٨.٣ مليار درهم عام ١٩٩٧ م.

أما في الكويت فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً سلبياً بلغ ١٪ خلال عام ١٩٩٧ حيث وصل إلى ٩.٢ مليار دينار كويتي (٢٠.٧ مليار دولار أميركي) مقارنة بمعدل نمو إيجابي تجاوزت نسبته ١٪ عام ١٩٩٦. وتشير التقديرات الأولية إلى أن معدل النمو سيكون سلبياً هذا العام. يبلغ صافي العجز المتوقع في الموازنة العامة والتي تبدأ في شهر حزيران ١٩٩٨ وتنتهي في تموز ١٩٩٩ مبلغاً قدره ١.٩ مليار دينار كويتي (٦.٣ مليار دولار) مقارنة بالعجز المحقق والبالغ ٢٧٠ مليون دينار كويتي فقط (١.٢٣ مليار دولار) في الموازنة السابقة. قدرت الإيرادات العامة في موازنة ١٩٩٩/٩٨ بـ ٢.٤ مليار دينار كويتي وهو أقل رقم تصل إليه الإيرادات منذ عام ١٩٩٢ مقارنة بمبلغ ٣.٩٨ مليار دينار في الموازنة السابقة. أما النفقات العام فقدرت بـ ٤.٤ مليار دينار كويتي مقارنة بـ ٤.٣٥ مليار دينار في الموازنة السابقة.

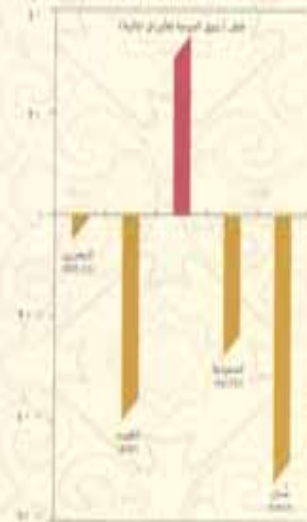
وبالنسبة لسلطنة عمان فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢.٩٪ ليرتفع إلى ٣.٧ مليار ريال عماني (٩.٧ مليار دولار) عام ١٩٩٧ مقارنة بنسبة نمو بلغت ١٠.٨٪ عام ١٩٩٦. تقدر الحكومة بأن عجز الموازنة لعام ١٩٩٩ سوف يتجاوز ٦٣١ مليون ريال عماني (١.٦ مليار دولار) وهو ضعف العجز المحقق في الموازنة السابقة والبالغ ٣١١ مليون ريال والذي يعتبر أعلى من الرقم المستهدف والبالغ ٢٩٥ مليون ريال عماني. قدرت الإيرادات العامة بـ ١.٥٢ مليار ريال مقارنة بـ ٢.١٠ مليار ريال في الموازنة السابقة، بينما خفضت النفقات بنسبة ٧٪ لتصل إلى ٢.١٦ مليار ريال مقارنة بـ ٢.٣١ مليار ريال في الموازنة السابقة. وستلجأ الحكومة إلى رفع الضرائب على السلع الكمالية من ٥٪ إلى ١٥٪ وضرائب دخل الشركات من ٧.٥٪ إلى ١٢٪ والجمارك من ٥٪ إلى ١٠-١٥٪.

وفي البحرين فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧.٤٪ عام ١٩٩٧ ليصل إلى ٢.٢ مليار دينار بحريني (٥.٨ مليار دولار أميركي) لعام ١٩٩٧ مقارنة بنسبة نمو بلغت ٦.٣٪ عام ١٩٩٦. بتاريخ ٣٠ ديسمبر أصدرت الحكومة موازنتها لعامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ على التوالي وبعجز إجمالي يصل إلى ٣٢٠ مليون دينار بحريني (٨٤٩ مليون دولار أميركي) وهو ضعف العجز المحقق في موازنة عامي ١٩٩٨/٩٧ السابقة والبالغ ١٥٠ مليون دينار بحريني. قدرت الموازنة الجديدة الإيرادات العامة بـ ١.١٤ مليار دينار بحريني بانخفاض قدره ٩٪ عن مستواها في الموازنة السابقة والبالغ ١.٢٥ مليار أما النفقات العامة فتم تقديرها بـ ١.٤٥ مليار دينار وبزيادة قدرها ٤.٥٤٪ عن الموازنة السابقة.

وكما هو الحال في دول مجلس التعاون الأخرى فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام ١٩٩٨ سيكون سلبياً أي كل من سلطنة عمان و دولة البحرين خلال عام ١٩٩٨.

كما يجدر ذكره أنه خلال العامين الماضيين حدث تقدم ملموس في تحرير اقتصاديات دول المجلس وتم تخفيض القيود على الاستثمار الأجنبي. فقد قامت الكويت بتسريع برامج الخصخصة لتشريع يعود تاريخها إلى عهد الثمانينات. كما قامت دولة الإمارات وقطر وعمان والبحرين باتخاذ خطوات هامة لتشجيع دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية وخاصة في مشاريع البنى التحتية. ومع نهاية عام

التغيير في مؤشر أسعار الأسهم لدول الخليج العربي لعام ١٩٩٨م (بالنسبة لثوب)





عمليات راس غاز في حقل غاز الشمال

١٩٩٧ بدأت المملكة العربية السعودية بتخصيص قطاع الاتصالات وأعلنت عن نيتها فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط. أما أداء الأسواق المالية في دول المجلس خلال عام ١٩٩٨ فحظت بتأثر هو الآخر بأسعار النفط. فقد انخفضت أسعار الأسهم في بورصة مسقط بنسبة ٥٢,٥٪، وكذلك انخفضت أسعار الأسهم الكويتية بنسبة ٤٠,٣٪ والسعودية بنسبة ٢٧,٨٪ والبحرين بنسبة ٥,٢٪ خلال العام المذكور. وعلى النقيض من ذلك، ارتفع مؤشر الأسهم القطرية بنسبة ٣٧٪ والإماراتية بنسبة ٩,٤٪ (مؤشر بنك أبوظبي الوطني) خلال عام ١٩٩٨.

إن الانخفاض السريع والكبير في أسعار النفط قد شكّل تحدياً لجميع دول المنطقة واضطرها إلى إعادة النظر في استراتيجياتها لتتلاءم ومعدلات النمو الجديدة المتوقعة.

وفي ظل استمرار انخفاض أسعار النفط وعلى الرغم من خفض الإنفاق في بعض الدول إلى ٣٥٪ لهذا العام، واضطرار دول أخرى إلى وقف أو إلغاء بعض مشاريعها العامة، فإن هدف الوصول إلى موازنات عامة خالية من العجز مع مطلع عام ٢٠٠٠، يمثل تحدياً كبيراً لدول المجلس.

إن الدرس الذي يمكن تعلمه من أزمة النفط الحالية هو إدراك دول المجلس بأن الإصلاح الاقتصادي لا يتم إلا من خلال اتباع سياسات مدروسة تهدف إلى إحداث إصلاحات هيكلية. وإن الوقت قد حان للشروع في هذه الإصلاحات، إن تصويب الاختلالات المالية وتوطيد ثقة القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتنويع الاقتصادات الخليجية هو ما تتطلبه المرحلة الحالية والقادمة.



مصنع قطر غاز براس لغاز

الاقتصاد القطري

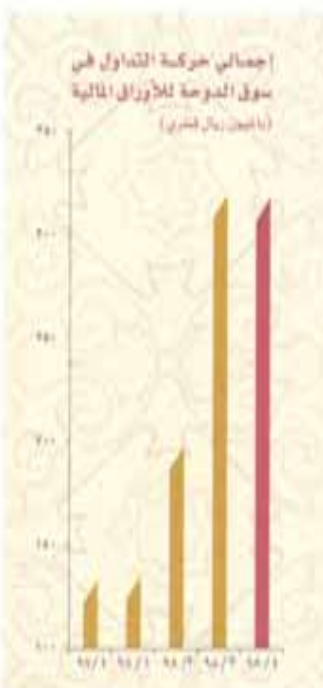
تمتاز قطر بكونها ثالث دولة في العالم من حيث احتياطي الغاز الطبيعي بعد روسيا وإيران، إذ يبلغ حجم الاحتياطي المثبت حوالي ٢٠٠ ترليون قدم مكعب أو مايعادل ٦٪ من الاحتياطي العالمي.

يهيمن القطاع النفطي على الاقتصاد القطري منذ مدة طويلة ويمثل هذا القطاع ٢٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٧ ويؤمن للحكومة ٧١٪ من إيراداتها العامة بينما يشكل مانسبته ٨٢٪ من إجمالي الصادرات.

وللتقليل من مخاطر اعتماد الاقتصاد الكلي على عوائد النفط، فقد شرعت الحكومة، ومنذ عدة سنوات، في تنفيذ العديد من السياسات والبرامج الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل. وقد تم اتخاذ عدة خطوات سريعة في مجالات التنمية الاقتصادية والصناعية منذ بداية التسعينيات. فقد بدأ العمل في استغلال مصادر حقل غاز الشمال باعتباره من أكثر الموارد الطبيعية أهمية، فقد تم استخدام الغاز الطبيعي لأغراض محلية في بداية الأمر ومن ثم تطورت استعملاته لأغراض إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال من خلال مشروع قطر غاز ورأس غاز.

تشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ١,٥٪ خلال عام ١٩٩٧ ليصل إلى ٣٣,٥ مليار ريال قطري (٩,٢ بليون دولار) بعد أن سجل معدلات نمو تجاوزت ١١,٣٪ و ١٠,٤٪ لآعوام ١٩٩٦ و ١٩٩٥ على التوالي.

وعلى الرغم من معدلات النمو الاقتصادي التي تحققت، فقد بقيت مستويات التضخم معقولة ولم تتجاوز ٢,٨٪ لعام ١٩٩٧ مقارنة بـ ٧,٤٪ و ٢٪ خلال أعوام ١٩٩٦ و ١٩٩٥ على التوالي.



بلغت قيمة الصادرات القطرية (فوب) ١٦.٩ مليار ريال قطري عام ١٩٩٧، بينما تجاوزت قيمة الواردات (فوب) ١٤.٦ مليار، وبذلك يصل فائض الميزان التجاري إلى ٢.٣ مليار ريال مقارنة بـ ٤.٥ مليار ريال و ١.٩ مليار ريال لآعوام ١٩٩٦ و ١٩٩٥ على التوالي. أما رصيد الحساب الجاري فقد سجل عجزاً مقداره (٧.٤) مليار ريال للعام ١٩٩٧ مقارنة بـ (٤.٥) مليار ريال لعام ١٩٩٦ م.

إن تصاعد قيمة العجز في الميزان التجاري يعكس التحولات الكبيرة في حساب الخدمات، إضافة إلى ضخامة قيمة المستوردات لأغراض استكمال مشاريع الغاز المسال والتي تجاوزت ٥.١ مليار ريال قطري لعام ١٩٩٧، أو ما نسبته ٣٥٪ من إجمالي المستوردات.

الموازنة العامة

تغطي الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٨ / ٩٩ الفترة الواقعة ما بين شهر إبريل ١٩٩٨ وحتى نهاية شهر مارس ١٩٩٩. قدرت الموازنة المذكورة إجمالي الإيرادات بـ ١٢.٣ مليار قطري والنفقات العامة بـ ١٥.٦ مليار ريال قطري، وبذلك يصل العجز المتوقع إلى ٣.٣ مليار ريال قطري (٩٠٧ مليون دولار) أو ما نسبته ٩.٩٪ من الناتج المحلي لعام ١٩٩٧. مقارنة بالعجز الفعلي البالغ ٢.٣ مليار ريال (٢٣٦ مليون دولار) وما نسبته ٦.٨٪ من موازنة عام ١٩٩٦ / ٩٧. لقد تم تقدير سعر النفط في الموازنة الحالية على أساس ١٢ دولاراً للبرميل الواحد علماً بأن متوسط السعر الفعلي لم يتجاوز ١٢.٣٠ دولاراً للبرميل خلال تلك المدة. ونظراً لاحتمالية ارتفاع نسبة العجز في الموازنة فإن الحاجة تصبح ملحة لاتخاذ إجراءات أكثر تفشفاً خلال الموازنة القادمة لعام ١٩٩٠ / ٢٠٠٠ بهدف ضغط الاتفاق العام، تمسكاً مع أسعار النفط المتدنية.

وقد باشرت الحكومة بالفعل باتخاذ العديد من الإجراءات لتوسيع قاعدة الإيرادات العامة وضغط النفقات، بهدف تقليص العجز في السنوات القادمة. إن هدف الوصول إلى موازنة خالية من العجز مع مطلع عام ٢٠٠٠ وكما كان متوقفاً أصبح الآن صعب التحقيق وخاصة بعد التطورات الأخيرة. ومع ذلك فإن الجهود مستمرة لتحقيق هذا الهدف مع بداية القرن القادم وعلى أمل تحسن أسعار النفط وازدياد حجم الانتاج من الطاقة وخاصة عند اكتشاف مشاريع الغاز الطبيعي المسال.

إن نظرنا المستقبلية للاقتصاد القطري ندعو إلى التفاؤل. إن التوسع المستقبلي لهيكل الصناعات التصديرية تشكل القاعدة الرئيسية لزيادة الإيرادات، وهذا بدوره يدعم من مستوى الاحتياطيات النقدية وبشكل عنصر حصة للاقتصاد الوطني ضد أية ضغوطات خارجية.



العمل في مصنع راس غاز البري على وشك الإنهاء.



السفينة رقم ١٠٠ للغاز الطبيعي المسال من قطر غاز - ديسمبر ١٩٩٨ م

التطور الصناعي

تمتلك شركة قطر للغاز الطبيعي المسال المحدودة (قطر غاز) وتشغل أول مصنع لتسييل الغاز الطبيعي في دولة قطر. كما أنها تقوم باستخدام الغاز الطبيعي كلقيم بالإضافة إلى تصدير المنتجات. تضم الشركة ثلاثة خطوط انتاجية لتسييل الغاز الطبيعي بطاقة انتاج إجمالي تصل إلى ٦ مليون طن سنوياً (MTPA)، وقد بدأ التصدير خلال شهر يناير ١٩٩٨.

لقد تم التعاقد على تصدير الغاز الطبيعي المسال بموجب اتفاقيات طويلة الأجل للشراء والبيع (SPA) لتسويق ٦ مليون طن من الغاز الطبيعي المسال ولمدة ٢٥ عاماً مع شركة شوبو (Chubu) إضافة إلى ٧ شركات يابانية أخرى.

أما خط الإنتاج الأول لمشروع راس غاز (RasGas) وهو المشروع الرئيسي الثاني للغاز المسال، فبوشك على الانتهاء مع منتصف ١٩٩٩، بينما اكتمل ٦٥٪ من خط الإنتاج الثاني للمشروع، ويتوقع أن يبدأ التصدير مع بداية عام ٢٠٠٠.

كما وقعت شركة راس غاز اتفاقية طويلة الأجل للبيع والشراء مع شركة كوغاز الكورية (KOGAS) لتسليم ٤.٨ مليون طن سنوياً ولمدة ٢٥ عاماً.

وفي ديسمبر ١٩٩٨ وقعت راس غاز اتفاقية بالأحرف الأولى مع شركة بترونت الهندية لتزويدها بـ ٧.٥ مليون طن خلال عام ٢٠٠٢. وهذه الاتفاقية تبرر إقامة خطوط إنتاجية جديدة، وسيساهم السوق الهندي في تعميق سوق الغاز الطبيعي المسال في دولة قطر على المدى البعيد.

وخلال عام ١٩٩٨، تم منح عقدين لاكمال مشروعين رئيسيين ضمن البرنامج القطري، يتعلق الأول بشركة البترول الوطنية للتوزيع (NODCO) والملوكة بالكامل من قبل المؤسسة العامة القطرية للبترول (QGPC) والثانية لشركة فينيل قطر (QVC) والملوكة مشاركة مع المؤسسة العامة القطرية للبترول وشركة قطر للبتروكيماويات المحدودة (QAPCO) ونورسك هيدرو (N.H) وألف اتوكيم (ELF-0). إن مشروع توسعة مصفاة شركة البترول الوطنية للتوزيع (NODCO) والتي تبلغ تكاليفه ٥١٠ مليون دولار يهدف لتوسيع الطاقة الإنتاجية للتكرير من ٦٠.٠٠٠ برميل يومياً إلى ١٢٧.٠٠٠ برميل يومياً. هذا ويتوقع أن تصل تكاليف شركة فينيل قطر إلى ٦٨٠ مليون دولار أمريكي وأن يتجاوز الإنتاج ١٦٠.٠٠٠ طن سنوياً من كلوريد الأثيلين و ٢٠٠.٠٠٠ طن سنوياً من كلوريد المونومر و ٢٦٠.٠٠٠ طن سنوياً من الصودا، ويتوقع البدء في إنتاج المشروعين مع مطلع عام ٢٠٠١ م.

وقد ابتدأ العمل خلال عام ١٩٩٨ في مشروع شركة قطر للأسمدة الكيماوية (QAFCO) لإنتاج الميثانول والميثيل (MTBE). ويتوقع أن يبدأ الإنتاج في شهر سبتمبر ١٩٩٩.

إن مشروع تعزيز استخدام الغاز (EGU) والذي تم توقيع اتفاق المبادئ الخاصة به خلال شهر ديسمبر ١٩٩٨ هو عقد مشاركة مع المؤسسة العامة القطرية للبترول وشركة موبيل والذي يزود الصناعات المحلية بحوالي ١ مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي.

وهناك العديد من المشاريع المشتركة قيد الإنشاء والتي تهدف إلى الاستفادة القصوى من مصادر الطاقة الهائلة في دولة قطر. وتعتبر شركة قطر للكيماويات (Q-chem) إحدى هذه المشاريع الملوكة للمؤسسة العامة القطرية للبترول بنسبة ٥١٪ وشركة فيليبس المحدودة للنفط بنسبة ٤٩٪. إن مجمع شركة قطر للكيماويات والذي يتوقع الانتهاء منه خلال النصف الأول من عام ١٩٩٩ يهدف إلى إنتاج البوليإيثيلين عالي التركيز والديكولايد والكلورايد والهكسان ١.

وضمن الخطط المستمرة للمؤسسة العامة القطرية للبترول وشركاء أجناب آخرون سيتم إنشاء خط الإنتاج الرابع للغاز الطبيعي المسال في نفط دخان.



الحركة التجارية بسوق الدوحة للأوراق المالية

سوق الدوحة للأوراق المالية

عند تقييمنا لأداء الأسواق المالية، فإن سوق الدوحة يعتبر من أفضلها أداءً في المنطقة منذ تأسيسه في مايو ١٩٩٧ م.

فخلال عام ١٩٩٧ بلغ متوسط معدل الدوران الأسبوعي ٩.٤ مليون ريال قطري، مرتفعاً إلى ١٠.٤ مليون في الربع الأول من عام ١٩٩٨ و ١٥.٢ مليون في الربع الثاني لتصل إلى ٢٤.٦ مليون خلال الربع الثالث. يضم سوق الدوحة حالياً ٢٠ شركة مدرجة بقيمة سوقية تتجاوز ٢٠ مليار ريال قطري تمثل قطاع البنوك والتأمين والخدمات وقطاع الصناعة. وخلال عام ١٩٩٨ ارتفع مؤشر سوق الدوحة للأوراق المالية بنسبة ٣٥٪ وهي أعلى نسبة نمو لجميع الأسواق المالية العربية.

ومع نهاية العام تلقى السوق دفعة قوية من خلال إدراج ٤٥٪ من أسهم شركة اتصالات قطر والتي تصل قيمتها السوقية إلى ٦ مليار ريال قطري.



خلال السنة المالية المنتهية ، واصل بنك قطر الوطني تدعيم دوره الريادي باعتباره الركن الاساسي في النظام المالي والمصرفي في الدولة وبصفته أكبر بنك قطري من حيث مصادره الرأسمالية وفروعه المصرفية.

تتركز الاهداف الاستراتيجية للبنك في تعظيم الفائدة للمساهمين ، وفي تقديم أكبر قدر ممكن من الخدمات المتنوعة ذات الجودة العالية والتي تتطلبها القاعدة العريضة من عملائنا ، لتصبح مؤسستنا بنك الاختيار الاول لكافة قطاعات الأعمال التي نتعامل معها على الصعيدين المحلي والدولي.

إن فروعنا العاملة في لندن وباريس تشكل رديفاً لعملياتنا المصرفية المحلية. لقد اكمل فرع لندن عامه الاول منذ انطلاقة أعماله من مبنائه الجديد في شارع ماونت في ميدان بيركلي والذي تم افتتاحه في شهر يوليو ١٩٩٧ م.



المقر الرئيسي للبنك

الخدمات المصرفية للأفراد (التجزئة)

خلال الـ ١٢ شهراً الماضية ، استطاع البنك تحقيق إنجازات كبرى في مجال الخدمات المصرفية للأفراد وذلك من خلال التركيز على استمرار تقديم أفضل نوعية من الخدمات المقدمة للعملاء والحاجة لتوسيع هذه القاعدة. ونحن الآن بصدد إعادة تنظيم عملياتنا المتعلقة بالخدمات المصرفية للأفراد بهدف زيادة الاهتمام والتركيز على نوعية هذه الخدمات، والتي يزداد الطلب عليها من عملائنا من خلال احتياجاتهم المتطورة.



الافتتاح الرسمي للمكتب ببنابة قطر غاز في رأس الخيمة

كذلك فإن البنك يواصل العمل لتبسيط الإجراءات الادارية في الفروع ومنح القاشمين عليها المزيد من المرونة والحرية ليتمكنوا من تركيز جهودهم على تقديم أفضل الخدمات وتحسين الإيرادات المتعلقة بذلك.

لقد واصل البنك جهوده لتسخير أكبر مايمكن من موارد لتحسين شبكة الخدمات المصرفية للأفراد ولجعلها أكثر ملاءمة لعملائنا لتسهيل تعاملهم معه. وقد استمر البنك في تطوير شبكة الصراف الآلي (ATMs) بإضافة (٧) أجهزة جديدة ليصبح العدد الكلي لأجهزة الصراف الآلي ٣٢ وهي أكبر شبكة وأكثرها انتشاراً على مستوى دولة قطر. وخلال عام ١٩٩٨ كذلك ، تم افتتاح فرعين جديدين في مدينة رأس الخيمة الصناعية في قلب مرافق صناعات استخراج وتسييل الغاز الطبيعي. وسيخدم أحد هذه الفروع المنطقة الصناعية نفسها بينما يخدم الفرع الثاني العامل في الشركة. وتعتبر إقامة هذه الفروع الجديدة استجابة لاحتياجات الأعداد المتزايدة من عملاء البنك في تلك المنطقة السريعة النمو. إن شبكة فروع البنك المحلية تتضمن حالياً ٢٤ فرعاً ومكتباً وتمثل هي الأخرى أكبر شبكة موجودة داخل دولة قطر وأكثرها انتشاراً.



الإستمرار في التأكيد على خدمة العملاء



الرباه في تقديم التسهيلات لراحة العملاء

وإدراكاً من البنك لأهمية الحاجة المتزايدة لاستخدام البطاقات الائتمانية كأداة دفع، فقد قام بإصدار بطاقة الوطني ماستركارد لتنضم إلى بطاقة فيزا الوطني التي كانت موجودة من قبل. إن هذه البطاقة تقدم لعملاء البنك طريقة أخرى مريحة تسمح لهم بتسديد مشترياتهم وتجزئتها على عدة مراحل وبأسعار تنافسية.

وخلال عام ١٩٩٨ كذلك قام البنك بإصدار منتج جديد فريد من نوعه وهو بطاقة جوهرة الوطني والتي تم تصميمها لخدمة قطاع السيدات، هذا القطاع الذي تزايد أهمية الدور الذي يلعبه في خدمة المجتمع، وتقدم هذه البطاقة العديد من الفوائد والامتيازات.

كما أولى أهمية خاصة في تقديم المزيج من الخدمات المقدمة لعملائه من الأفراد، وإحدى هذه الخدمات تتمثل في تقديم المساعدة للعملاء الذين يريدون شراء عقارات في المملكة المتحدة من خلال فرع البنك في لندن.



فروع لندن

الخدمات المصرفية للشركات والعلاقات الدولية

لقد شهد عام ١٩٩٩ حدوث تقدم كبير في تنفيذ استراتيجية البنك المتعلقة بتوسيع قاعدة الخدمات المقدمة لقطاع الأعمال. فقد قام البنك بدور المنظم الرئيسي لقرض مجمع (syndicated) بقيمة ١٠٠ مليون دولار لصالح شركة قطر الوطنية للسفاري لتقديم تمويل جزئي لإنشاء فندق من فئة ٥ نجوم في مدينة الدوحة لئسار من قبل مجموعة الرتزكارلتون. وهذه هي المرة الأولى التي يقوم بها بنك قطري بالاشراف على تنظيم قرض مجمع وفي اجتذاب مستثمرين أجانب لهذا الغرض.



التوقيع على اتفاقية التسهيلات الخاصة بشركة قطر الوطنية للسفاري

كذلك استطاع البنك تحقيق تغطية كاملة لقرض مجمع آخر بقيمة ١٥٠ مليون دولار لشركة قطر للتزود بوقود الطائرات (QATJET) ويهدف هذا القرض لمساعدة الشركة على توسيع مشاريعها وتكملة محطة تزويد وقود الطائرات في مطار الدوحة الدولي وعلى أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا المعاصرة وباعتبار أن شركة قطر هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن تزويد الوقود للطائرات التجارية والخاصة.

خلال عام ١٩٩٨ ساهم بنك قطر الوطني مع ١١ بنكاً في ترتيب قرض مجمع آخر بقيمة ٥١٠ مليون دولار أميركي لشركة البترول الوطنية للتوزيع (NODCO) بإشراف بنك باركليز كابيتل (Barclays Capital).

كما قامت فروع البنك وخلال عام ١٩٩٨ في كل من لندن وباريس بتركيز جهودها لتوسيع وتوطيد التعاون مع الشركات الراحبة في إقامة مشاريع داخل دولة قطر.

وبالنسبة لعام ١٩٩٩ فإن البنك سيواصل مساعيه للتعرف على الشركات الباحثة عن التمويل والتي تتلاءم مخاطرها مع معدلات الربحية المتوقعة منها، وسيواصل تقوية علاقاته مع شركات المقاولات الدولية ومع شركائه التجاريين في قطر، وتدعيم التعاون مع البنوك الدولية العاملة معه من خلال مشاركتها في عقد الصفقات الهامة كالقروض المجمعة وغيرها والتي تهدف في مجملها لتعزيز مسيرة التنمية في الدولة.



غرفة التعامل بال نقد الأجنبي

الخزينة والاستثمار

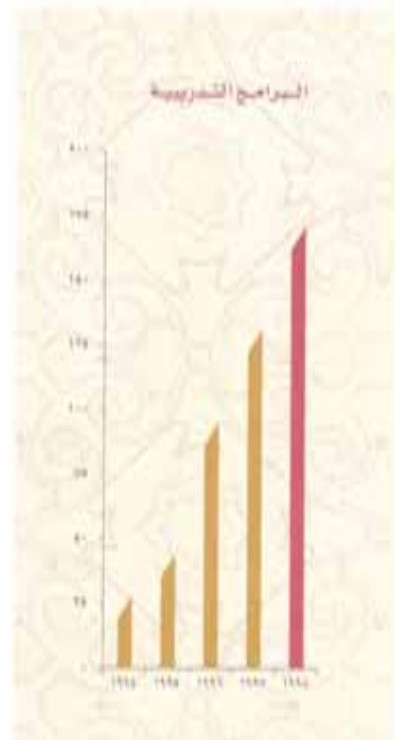
واصلت دائرة الخزينة والاستثمار توسيع وتطوير خدماتها بهدف توطيد العلاقات بين بنك قطر الوطني وعملائه من الشركات. إن الخدمات المتخصصة التي يقدمها البنك وخبراته المهنية في هذا المجال تجعله يحتل مكانة مرموقة في قطر، يستطيع من خلالها تقديم الخدمات التي يطلبها عملاؤه ليتمكنوا من خلالها من إدارة مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف التي يتعاملون بها.

وفور ظهور اليورو، شرعت الخزينة بتوسيع نطاق أعمالها المتعلقة بإدارة مخاطر العملات ومن خلال التعاون والتنسيق مع فروع البنك في لندن وباريس.

وفي مجال خصخصة مؤسسات القطاع العام، والتي ينتظر تسارعها مع استمرار تطور الاقتصاد القطري، فقد قام البنك بدور المنظم المحلي والقباض الوحيد لعملية الاصدار والتي تم خلالها وببجاح تام طرح ٤٥٪ من أسهم شركة اتصالات قطر (كيوتل) للاكتتاب العام وتم السماح لأول مرة في دولة قطر للأجانب بتملك الأسهم. لقد تضمنت العملية بيع ٤٥ مليون سهم في قطاع الاتصالات التي تمتلكها الدولة وبلغت قيمة السهم الواحد ٦٠ ريال منها ١٠ ريالات قيمة اسمية، وتم جمع مبلغ ٢.٧ مليار ريال قطري. لقد تجاوز الاكتتاب نسبة ١٤٪ من حجم الأسهم المطروحة وتم إدراج الشركة في سوق الدوحة للأوراق المالية في بداية شهر كانون الثاني ١٩٩٩م.

واصل البنك تطوير أعماله كوسيط في سوق الدوحة للأوراق المالية ليتماشى مع تطور السوق وتوسع أعماله، وترتكز أهدافه الاستراتيجية على ضمان زيادة معدل دوران الأسهم من حيث حجم التداول وعدد الصفقات.

وللتعريف بفحص الاستثمار المتاحة للمؤسسات الدولية في السوق قام البنك وبالتعاون مع (Meedmoney) بإصدار دليل شامل يتضمن تفاصيل كاملة عن الشركات المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية وعن المؤسسات الحكومية الرئيسية.





غرفة الكمبيوتر المتطورة بالمقر الرئيسي

لقد قام البنك خلال عام ١٩٩٨ بزيادة دعمنا للشركة القطرية الاستثمارية للسيدات وتقديم خبراتنا المهنية في كيفية إدارة هذه الاستثمارات. إن الحاجة لهذا النوع من الشركات الاستثمارية الرائدة ، يعكس الدور المتنامي لقطاع النساء في مجتمع الأعمال. وتنوي الشركة مزاوله أعمالها بالكامل خلال النصف الأول من عام ١٩٩٩ م.

أنظمة المعلومات والتكنولوجيا

خلال عام ١٩٩٨ واصل البنك استثمار موارد مالية وبشرية كبيرة وذلك تمثيلاً مع استراتيجيته لتحديث وتعزيز تكنولوجيا أنظمتها المعلوماتية ، بهدف تقديم أفضل نوعية من الخدمات وبأقل كلفة ممكنة.

وبالإضافة إلى ذلك يقوم البنك بعملية تقييم مستمر لأنظمتها لضمان استمرارية تحسين شبكاته الشاملة وإدارة المخاطر والتأكد من استمرار المحافظة على مركزنا الريادي في النظام المصرفي القطري.

احتلت مشكلة عام ٢٠٠ وانعكاساتها على عملاء البنك وعلى المتعاملين معه حيزاً هاماً من اهتمامات البنك. وقد بدأ العمل في هذا البرنامج منذ عام ١٩٩٥ بهدف التغلب على جميع المشاكل المتعلقة بهذه الأزمة. لقد تم

تحقيق تقدماً كبيراً خلال عام ١٩٩٨ في هذا المجال وسيتم الانتهاء من عملية البرمجة مع نهاية شهر مارس ١٩٩٩ وحسب الخطة المعدة سابقاً.

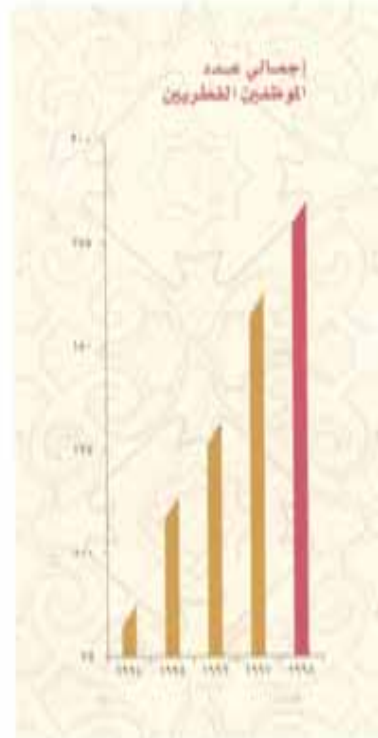
الموارد البشرية والتدريب

يؤمن البنك بأهمية تدريب وتأهيل العاملين به وذلك لتمكينهم من تقديم أفضل الخدمات لعملائه ومواجهة تحديات ومتطلبات العمل المصرفي الحديث. إن تنمية مهارات الأفراد تعتبر مهمة مستمرة في منهج عمل البنك وذلك بتطبيق أفضل الأساليب المستخدمة في التدريب والتطوير. وخلال عام ١٩٩٨ استثمر البنك جانباً من موارده المالية على برامج التدريب لجميع العاملين في البنك. وقد نتج على ذلك زيادة برامج التدريب بنسبة ٣٠٪ بحيث ارتفع عدد المتدربين بهذه الدورات من ١٣١ إلى ١٧١ موظفاً ، تمت من خلال مركز التدريب الداخلي بالبنك أو خارج قطر أو من خلال معهد قطر للتدريب المصرفي.

وخلال عام ١٩٩٨ واصل البنك جهوده لتحقيق متطلبات برنامج التطوير الوطني من خلال تنمية مهارات جميع القطريين الذين يشغلون مراكز عليا في البنك ، رجالاً



دورات تدريبية مستمرة لتطوير الكفاءات



كانوا أم نساء ، والذين تتوافر فيهم متطلبات الاحتراف المهني ويظهرون الالتزام والاخلاص لتطوير قدراتهم المهنية وخدمة أهداف البنك المستقبلية.

لقد حقق البنك إنجازات كبيرة في توظيف القطريين، فبينما كان عددهم لا يتجاوز ٣٣ موظفاً من أصل ٢٣٣، (أو مئتيه ١٠٪) عام ١٩٩٨، فقد تجاوز عدد القطريين العاملين في البنك ١٨٥ موظفاً من أصل ٥٢٤ (أو مئتيه ٣٥٪) في عام ١٩٩٨ م.

إضافة إلى ذلك، فإن البنك اتخذ خطوة نوعية ذات طابع إنساني تمثلت بتوظيف أعداد أخرى من ذوي الاحتياجات الخاصة في مجتمعنا والذين استطاع البنك تقديم فرص عمل مفيدة لهم تراعي ظروفهم وتؤمن لهم مصدر دخل كريم.

وإدراكاً منا لأهمية التحديات التي يفرضها القرن القادم، يقوم البنك حالياً بمراجعة شاملة لهيكله التنظيمية الداخلية بهدف تطوير الكفاءة التشغيلية للأفراد، وستنتهي المرحلة الأولى من هذه العملية خلال عام ١٩٩٩، ويواصل البنك برنامجه الحالي لتوثيق سياسات وإجراءات العمل والتي ابتدأ العمل بها في عام ١٩٩٨ م.

وخلال عام ١٩٩٨ لعب البنك دوراً فعالاً في إعداد وتنظيم المؤتمرات والندوات المصرفية، وقد تجسد ذلك في الدور الرئيسي للبنك في الإعداد للمؤتمر المصرفي الرابع لدول مجلس التعاون الخليجي والذي عقد لأول مرة في مدينة الدوحة في شهر أكتوبر، وقد شارك في المؤتمر ممثلون عن البنوك المركزية لدول المجلس والدوائر الحكومية وشخصيات عالمية، وهناك مؤتمرات أخرى عقدت بالتعاون مع جهات أخرى مثل مؤتمر سندات الشرق الأوسط والذي تم بالتعاون مع كريدي سويس فيرست بوسطن وبيكروب عام ١٩٩٨، وندوة الأسواق المالية وإدارة الأصول والتي تمت بالتعاون مع جي ب مورجان.

المسؤولية الاجتماعية

خلال عام ١٩٩٨ واصل البنك مساهماته، ومن خلال برنامج المسؤولية الاجتماعية، في دعم مختلف الفعاليات الاجتماعية والثقافية والرياضية



تكريم الأبناء المتميزين العاملين



وضع حجر الأساس لبناء قاعة ابن خلدون



مساعدة عميلة في المعايير العالية



البنك الرسمي لبطولة قطر المفتوحة للتنس

والأعمال الخيرية الأخرى. أن مسؤولية البنك تجاه المجتمع تتعدى نطاق الأعمال المصرفية ، لتدعيم العديد من الأنشطة والفعاليات التي تقدم النفع المباشر للمجتمع. إن مساهمات البنك تعكس مدى الاهتمام الذي يولييه البنك وعاملاته للعديد من القضايا وخاصة المسحية والتعليمية والثقافية منها ، إضافة إلى القضايا الإنسانية وشؤون البيئة.

كذلك واصلت لجنة المسؤولية الاجتماعية إشرافها على بناء قاعة ابن خلدون متعددة الأغراض في حرم جامعة قطر والتي ستكون جاهزة مع بداية عام ١٩٩٩ ، إضافة إلى وحدة العناية المركزة والتي تضم ١٢ سريراً في مستشفى

حمد. كذلك قامت اللجنة بإشراف على مسابقة الفنون التشكيلية بالتعاون مع جمعية قطر للفنون التشكيلية وكان عنوان المسابقة " التراث والبيئة في عيون التشكيليين " وكان الهدف الأول لهذه المسابقة تطوير هذا الحدث والارتقاء به إلى مستوى تظاهرة سنوية هامة تعمل على التقاء الفنانين والهواة القطريين والمقيمين ، وبالتعاون مع نادي الجسرة الثقافي واصلت اللجنة فعاليتها في إعلان المسابقة الثقافية للقصة القصيرة من المنظور القطري.

وبالتعاون مع المركز الثقافي البريطاني كذلك قامت اللجنة برعاية ورشة عمل لتقوية مهارات تعليم اللغة الانجليزية في مدارس وزارة التربية والتعليم العالي من خلال المدارس القطرية ، إن البنك فخور ببرنامج مساهماته في مجال الرعاية الاجتماعية واهتمامه بقضايا المجتمع القطري ويعمل على استمرار هذه الفعاليات وتطويرها خلال عام ١٩٩٩ م.

وإضافة لمسؤوليته الاجتماعية ، يواصل البنك دعمه للمؤتمرات والمعارض والنشاطات الرياضية الصغيرة منها والكبيرة وكجزء من التزامه المستمر لخدمة وتطوير المجتمع القطري.



دعم الثقافة والفنون في قطر

ويساهم البنك كذلك في تطوير المجتمع من خلال رعايته لدائرة خاصة تعنى بإدارة قروض الحكومة لتمويل مشاريع الإسكان الحكومي في الأراضي بالإنابة عن وزارة المالية والاقتصاد والتجارة. وخلال عام ١٩٩٨ تمكنت هذه الدائرة من تسليم ٤٩٥ مبنى سكني جديد لمالكها بينما يجري العمل حالياً في تنفيذ ١٠٢٩ مبنى جديد ضمن هذا البرنامج.

إن البنك يتطلع إلى القرن القادم لتطوير إنجازاته التي تحققت خلال عام ١٩٩٨ انطلاقاً من كونه المؤسسة المصرفية الرائدة في دولة قطر.

تعكس الأرباح المحققة والنمو المضطرد خلال عام ١٩٩٨ الانجازات التي سجلها البنك خلال هذه السنة وفي ظل أوضاع اقتصادية حرجة.

بلغت الأرباح الصافية لهذا العام ٤٢٣ مليون ريال قطري بزيادة قدرها ٤٤ مليون (١١,٥٪) عن أرباح عام ١٩٩٧ والتي بلغت ٣٧٩ مليون ريال.

وقد ارتفع صافي إيرادات الفوائد بمبلغ ٧٣,٧ مليون ريال قطري (١٥٪) لتصل إلى ٥٥٦ مليون ريال. وتعزى هذه الزيادة إلى النمو الذي طرأ على حجم القروض والسلفيات خلال عام ١٩٩٨ علماً بأن معدلات الهوامش بقيت مستقرة.

وارتفعت الإيرادات الأخرى بمبلغ ٩,٤ مليون ريال (٩٪) لتصل إلى ١١٦,٢ مليون ريال مما يعكس كذلك جهود البنك لتنويع مصادر دخله.

أما المصروفات الإدارية والعمومية، بما في ذلك الاستهلاك فقد وصلت إلى ١٧٨,٨ مليون ريال. ويمثل ذلك زيادة في تلك المصروفات قدرها ١٢,٤ مليون ريال (٧٪). أما أهم الأسباب التي أدت إلى تلك الزيادة فتسرجع إلى زيادة المصروفات المتعلقة بالموظفين والبالغة ٩,٨ مليون ريال (٩٪) والمصروفات الأخرى البالغة ٢,٦ مليون ريال (٥٪).

أظهر مؤشر الكفاءة تحسناً ملموساً حيث انخفضت النسبة من ٢٨,٣٪ عام ١٩٩٧ إلى ٢٦,٦٪ ١٩٩٨. ويقاس هذا المؤشر نسبة المصروفات إلى إجمالي الأرباح. ويعكس ذلك تصميم البنك على ضبط المصروفات وتحقيق أرباح متزايدة دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة التكاليف.

وبلغت المخصصات العامة والخاصة لسائر القروض، وبعد احتساب المبالغ المحصلة ٦٦,٨ مليون ريال بزيادة قدرها ٥٨,٣ مليون ريال عن عام ١٩٩٧. أما المخصصات الإضافية فبلغت ٩٧,٩ مليون ريال بزيادة ٦٦,٤ مليون ريال عن العام الماضي. وتعكس الزيادة في المخصصات إدراك الإدارة للظروف الراهنة والتي يزداد تأثيرها سلباً على الاقتصاد الوطني طالما بقيت أسعار النفط متدنية. إضافة لذلك، فإنها تعكس سياسة البنك المتشددة والمتعلقة بتحصيل القروض المتعثرة، أو الفوائد المترتبة على ذلك.

إن إدارة البنك واثقة من تحصيل مبالغ أخرى في السنوات القادمة. ومع ذلك فقد وضعت هذه المخصصات لعام ١٩٩٨ زيادة في التحوط.

وإضافة لما سبق، يوجد لدى البنك مخصص عام لمحفظة القروض بمبلغ ٢٧ مليون ريال لسائر القروض التي على الرغم من عدم القدرة على تحديدها مسبقاً، إلا أن خبراتنا السابقة تحتم وجودها في أية محفظة للقروض.



كذلك فإن مصرف قطر المركزي قد طلب عام ١٩٩٨ من جميع البنوك العاملة في قطر العمل على بناء مخصصات عامه بنسبة ١٪ من ديون القطاع الخاص قبل نهاية عام ٢٠٠٢ .

لقد انخفضت القروض والسلفيات التي تم تعليق فوائدها من ٦٦٧ مليون ريال إلى ٥٧١ مليون ريال في عام ١٩٩٨ ، ليعكس ذلك سياسة البنك الحازمة في التحصيل.



الميزانية العمومية

بلغ إجمالي الأصول ١٩.٥ مليار ريال قطري بزيادة قدرها ١.٢ مليار ريال قطري (٦.٥٪) عن عام ١٩٩٧. وارتفعت قاعدة ودائع العملاء لتصل إلى ١٠.٧ مليار ريال قطري بزيادة ١.٢ مليار ريال (١٣٪) عن العام الماضي. كما ارتفعت القروض والسلفيات لتصل إلى ١٦.١ مليار ريال بزيادة قدرها ٢ مليار ريال (١٤.٥٪) عن العام الماضي. أما أذونات الدفع الصادرة عن دولة قطر والبالغة ١.٢٧ مليار ريال قطري فقد تم تسديدها قبل نهاية العام.

مصادر رأس المال

حافظت نسبة حقوق الملكية إلى الأصول على قوتها وتجاوزت ١٦.٢٢٪ مقارنة بنسبة ١٥.٨٥٪ لعام ١٩٩٧ م. وحسب الدراسة الأخيرة التي أصدرتها مجلة (The Banker) فقد تم تصنيف بنك قطر الوطني ضمن أول ٢٥ بنك في القائمة التي تضم أكبر ١٠٠٠ بنك في العالم من حيث نسبة حقوق الملكية إلى الأصول، وبلغ إجمالي حقوق المساهمين ٢.٢ مليار ريال مع نهاية العام. منها رأس المال المكون بأكمله من الفئة الأولى (Tier 1 capital). إن هذه النتائج تظهر أن نسبة كفاية رأس المال تتجاوز نسبة ٥٠٪ وهي أعلى بكثير مما تتطلبه لجنة بازل وهو ٨٪ كحد أدنى. وهذه النسبة هي المقياس الرئيسي لكفاية رأس المال في القطاع المصرفي وهي تقارن بين رأس مال البنك وأصوله ومخاطره خارج بنود الميزانية العمومية مقيمة حسب معايير عامة للمخاطر النسبية على الائتمان. إن قوة رأس مال البنك تحظى بالأهمية المتزايدة نظراً للتحديات الاقتصادية التي تعيشها دول منطقة الخليج والتي تجعل القوة المالية وتدعيم قاعدة رأس مال البنك من أولى اهتماماتنا.



العائد على حقوق المساهمين

واصل البنك تحقيق معدلات نمو مضطربة في قيمة حقوق المساهمين وضمان معدلات عائد مرتفعة خلال مدة طويلة.

فصافي الأرباح البالغة ٤٢٢ مليون ريال قطري تمثل عائداً على متوسط الأصول نسبتته ٢.٢٤٪ مقارنة بـ ٢.١٩٪ لعام ١٩٩٧. وارتفع العائد على متوسط حقوق المساهمين من ١٣.٦٪ عام ١٩٩٧ إلى ١٣.٩٪ عام ١٩٩٨.

ومرة أخرى كان أداء سهم بنك قطر الوطني قوياً في سوق الدوحة للأوراق المالية مرتفعاً بنسبة ٢٨٪ خلال هذا العام مقارنة بنمو المؤشر العام للسوق والبالغ ٣٥٪ لهذا العام. ومنذ عام ١٩٩٥، ارتفع سعر سهم البنك بنسبة ٢١٢٪ مقارنة بـ ١٢٧٪ وهي الزيادة التي سجلها المؤشر العام للسوق خلال تلك الفترة. إن البنك لعائد العزم على مواصلة العمل لتحسين القيمة السوقية لأسهمه ومواصلة تقوية مركزه المالي واستمرارية نمو أرباحه. لقد استفاد مساهموا البنك من ارتفاع بلغ ١.٥ مليار ريال قطري في القيمة السوقية لأسهم البنك التي بلغت ٥.٥ مليار ريال قطري عام ١٩٩٨. كما ارتفع عائد السهم الحقيقي وبعد احتساب أثر التذويب (Dilution) إلى ٦١.١ ريال قطري

بدلاً من ٥٤.٨ ريال قطري لعام ١٩٩٧ أما مكرر السعر إلى عائد السهم فقد ارتفع هو الآخر من ١٠.٥ مرة عام ١٩٩٧ إلى ١٢.٩ مرة عام ١٩٩٨ م.



التنظرة المستقبلية

إن عام ١٩٩٩ سيكون عام التحديات، ليس بالنسبة للبنك فقط، وإنما لمعظم المؤسسات المالية الأخرى والشركات العاملة في المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بتطورات الأوضاع الاقتصادية والغموض الذي يكتنف ذلك. إن بنك قطر الوطني لعلى ثقة كسامة من قدرتها على مواجهة التحديات من خلال تقوية قاعدة رأس المال وتوطيد علاقاتنا وسمعتنا في الأسواق المالية المحلية والإقليمية.

تقرير مدققي الحسابات إلى مساهمي البنك

لقد دققنا البيانات الحسابية لبنك قطر الوطني (ش. م. ق) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨م والمبينة على الصفحات رقم ٢٦ إلى ٣٨. ان البيانات الحسابية هي مسؤولية ادارة البنك وان مسؤوليتنا هي ابداء الرأي حولها استناداً إلى التدقيق الذي قمنا به.

لقد أجرينا تدقيقنا وفق معايير التدقيق الدولية، وتقضي هذه المعايير بان نقوم بتخطيط وتنفيذ التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة حول ما اذا كانت البيانات الحسابية خالية من الاخطاء الجوهرية. وتتضمن عملية التدقيق اجراء فحوصات على اساس إختباري للأدلة التي تؤيد المبالغ الواردة في البيانات الحسابية وللإفصاح فيها. كما تتضمن تقييماً للمبادئ المحاسبية المتبعة وللتقديرات الهامة التي وضعتها الإدارة اضافة الى تقييم العرض الإجمالي للبيانات الحسابية. باعتقادنا ان تدقيقنا يوفر اساساً معقولاً للرأي الذي نبدية.

برأينا، ان البيانات الحسابية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨م ونتائج اعماله وتدفعاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمبادئ والأسس المحاسبية المعتمدة من قبل مصرف قطر المركزي.

نؤكد اننا حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي وجدناها ضرورية لأغراض التدقيق، وان البيانات المالية الواردة في التقرير السنوي لمجلس الادارة مطابقة لدفاتر وسجلات البنك وانه لم يسترغ انتباهنا حدوث اية مخالفات للنظام الأساسي للبنك أو لقانون الشركات القطري رقم (١١) لسنة ١٩٨١م خلال السنة بحيث تؤثر بشكل مادي على أعمال البنك أو على مركزه المالي.

سامر حسين جاجوب
ديباويت آند توش
سجل مراقبي الحسابات رقم (٨٨)

سيد ممتاز باشا
ك. ب. م. ج. بيت مارويك
سجل مراقبي الحسابات رقم (٩٠)

١٢/١/١٩٩٩م
الدوحة - دولة قطر

الميزانية العمومية

كما في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ م

١٩٩٧	١٩٩٨	ايضاح	
الف ريال قطري	الف ريال قطري		
			الموجودات
١٨٨,٢٣٧	٢٧٣,٥٤٦		نقد وأرصده لدى مصرف قطر المركزي
٣١,٦٠٠	٣١٤,٠٤٧	٣	أرصده لدى البنوك
٣,٥٠٠,٤٢٦	٢,٣٧٦,١٣٧	٣	ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
١٢,٨١٤,٦١٣	١٦,١٤٠,٣٠٨	٤	قروض وسلفيات
١,٢٧٤,١٧٥	-	٥	أذونات دفع من حكومة دولة قطر
١٧٣,١٨٢	٣١٢,٩٧٦	٦	استثمارات
٢٣٨,٢٠٠	١٩٤,٦٧٠	٧	موجودات أخرى
٧٧,٣٠١	٧٢,٦٥٠	٨	موجودات ثابتة
<u>١٨,٢٩٧,٧٣٤</u>	<u>١٩,٤٨٧,٣٣٤</u>		مجموع الموجودات
			المطلوبات
٩,٥٠٧,٠٤٨	١٠,٧٣٦,٧٨٢	٩	حسابات وودائع العملاء
٥,٠٠٩,٠٤٢	٤,٦٩٥,١٨٦	١٠	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٧٤٣,٨٥٧	٧٣٥,٩٩٢	١١	مطلوبات أخرى
١٣٨,٤٣٨	١٣٨,٤٣٨	١٢	أرباح مقترح توزيعها
<u>١٥,٣٩٨,٣٧٥</u>	<u>١٦,٣٠٦,٣٨٨</u>		مجموع المطلوبات
			حقوق المساهمين
٥٥٣,٧١١	٦٩٢,١٣٩	١٣	رأس المال
٥٥٣,٧١١	٦٩٢,١٣٩	١٤	احتياطي قانوني
١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١٤	احتياطي عام
٢٩١,٩٣٧	٢٩٦,٦٦٨	١٤	أرباح مدورة
<u>٢,٨٩٩,٣٥٩</u>	<u>٣,١٨٠,٩٤٦</u>		مجموع حقوق المساهمين
<u>١٨,٢٩٧,٧٣٤</u>	<u>١٩,٤٨٧,٣٣٤</u>		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين
			حسابات متقابلة والتزامات طارئة
٣,٥٤٧,٥٥٠	٢,٥١١,٩٣٨		اعتمادات وقبولات
٢,٣٣٧,٨١٥	٢,٤٠٣,٢٤١		خطابات ضمان
١,٥٩٢,٩٥٢	٢,٠٦٢,٠٨٦		عقود أسعار صرف بالعملة الأجنبية
٤,٤٥٣,٥٥٧	٤,٠٢٦,٢٣٥		عقود مالية والتزامات أخرى
<u>١١,٩٣٢,٨٧٤</u>	<u>١١,٠٠٢,٥٠٠</u>		مجموع الحسابات المتقابلة والالتزامات الطارئة

الإيضاحات على الصفحات رقم ٢٩ إلى ٣٨ تشكل جزءاً من هذه البيانات الحسابية. تمت الموافقة على هذه البيانات الحسابية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٢/١/١٩٩٩ م ووقع عليها نيابة عنهم

جون فينيجان
المدير العام والرئيس التنفيذي

صالح أبو داود المهدي
نائب رئيس مجلس الإدارة

يوسف حسين كمال
رئيس مجلس الإدارة

تقرير مدققي الحسابات على الصفحة رقم ٢٥.

حساب الأرباح والخسائر وتخصيصها

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨م

١٩٩٧	١٩٩٨	ايضاح
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
١,٢٧٣,٤٥٨	١,٤١٦,١٦٢	
(٧٩١,١٩١)	(٨٦٠,١٩٠)	
٤٨٢,٢٦٧	٥٥٥,٩٧٢	
١٠٦,٧٤٢	١١٦,١٥٤	١٥
٥٨٩,٠٠٩	٦٧٢,١٢٦	
(١٦٢,٩١٨)	(١٦٤,٢٧٤)	١٦
(١٣,٤٥٤)	(١٣,٩٢٩)	
(٨,٤٦٧)	(٦٦,٧٩٣)	
-	(١١,٤٣٧)	
١,٧٨٨	٦٠	
(٣٧,٠٠٠)	٦,٩٤١	
٣٧٨,٩٥٨	٤٢٢,٦٩٥	
٥٣,٦٢٧	١٥,٠٨١	
٤٣٢,٥٨٥	٤٣٧,٧٧٦	
(١٣٨,٤٢٨)	(١٣٨,٤٢٨)	
(٢,٢٢٠)	(٢,٦٨٠)	
(١٣٨,٤٢٨)	(١٧٣,٠٣٥)	
(١٣٨,٤٢٨)	(١٧٣,٠٣٥)	
-	٤٩,٤٠٢	
١٥,٠٨١	-	١٤
٥٤,٨	٦١,١	
٦,٩٢١,٣٨٥	٦,٩٢١,٣٨٥	

الإيرادات

إيرادات الفوائد
مصاريف الفوائد
صافي إيرادات الفوائد
إيرادات أخرى

المصاريف

مصاريف إدارية وعمومية
إستهلاك موجودات ثابتة
مخصص خسائر القروض
مخصص تدني قيمة الإستثمارات
مبالغ مستردة من مخصص تدني قيمة
عقارات مملوكة مقابل تسوية ديون
مبالغ مستردة / (مخصص) تدني
قيمة املاك مستأجرة

صافي ربح السنة
الأرباح المدورة في بداية السنة
مجموع الأرباح القابلة للتخصيص

التخصيص المقترح

أرباح مقترح توزيعها
مكافأة اعضاء مجلس الإدارة
إصدار اسهم إضافية
المحول الى الاحتياطي القانوني
المحول من الاحتياطي العام

الأرباح المدورة في نهاية السنة

عائد السهم (ريال قطري)
العدد الكلي للأسهم (معدل)

الايضاحات على الصفحات رقم ٢٩ إلى ٣٨ تشكل جزءا من هذه البيانات الحسابية.

تقرير مدققي الحسابات على الصفحة رقم ٢٥.

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ م

١٩٩٧	١٩٩٨	
الف ريال قطري	الف ريال قطري	
٧٣,٣٨٧	٣٩٠,٦٠٧	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
٩,٥٤١	١٢,٩٧٨	العائد على الإستثمارات وخدمات تمويلية
(١٠٩,٩٩٠)	(١٣٨,٠٦٣)	إيرادات الإستثمارات
		أرباح موزعة
(١٠٠,٤٤٩)	(١٢٥,٠٨٥)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية
		وخدمات التمويل
(٢,١١٣)	(٦١,٢٥٩)	أنشطة إستثمارية
١٩,٠٥٨	١٧,٥٦٢	شراء إستثمارات متداولة
(٤١,٥٦٦)	(١٥,٧٤٧)	بيع إستثمارات متداولة
١٩,٠٣٠	٦١,٩٩٠	شراء موجودات ثابتة وعقارات
(٦,٥٩١)	٢,٥٤٦	بيع موجودات ثابتة وعقارات
(٣٣,٦٥٣)	٢٦٨,٠٦٨	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية
		صافي التدفقات النقدية بعد الأنشطة التمويلية
		والزيادة (النقص) في النقد وشبه النقد
		تسوية صافي الأرباح إلى صافي
		التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
٢٧٨,٩٥٨	٤٢٢,٦٩٥	صافي الأرباح
(٩,٠٦٦)	٦٣	إيرادات فوائد مستحقة
٢,٦٥٨	١٥,١٧٠	مصاريف فوائد مستحقة
٧,٩٠٥	٦٦,٧٩٢	مخصص خسائر القروض
١٣,٤٥٤	١٣,٩٣٩	إستهلاك موجودات ثابتة
(٥١٢)	١١,٢٣٦	مخصص تدني قيمة الإستثمارات
(١,٧٨٨)	(٦٠)	مخصص تدني قيمة عقارات مملوكة لقاء ديون
(٩,٥٤١)	(١٢,٩٧٨)	إيرادات الإستثمارات
(٦,٧٨٤)	(١٠,٣١٩)	أرباح بيع إستثمارات
(٦,١٠٢)	(٥,٣١٢)	أرباح بيع الأصول الثابتة والعقارات
٢٧,٠٠٠	(٦,٩٤١)	(مبالغ مستردة) / مخصص تدني قيمة أملاك مستأجرة
٣٩٧,١٨٢	٤٩٤,٢٦٥	التدفقات النقدية من الأنشطة التجارية
٢٨٠,١٧٢	(٢١٢,٨٥٦)	الزيادة / (النقص) في المستحقات للبنوك
١,٢٢٧,٩٨٤	١,٢٢٩,٧٣٤	الزيادة في ودائع العملاء
(١,٨٦٤,٩٤٩)	(٢,١١٨,٣١٢)	الزيادة في القروض والسلفيات
(٢٣٤,٢٧٥)	١,١٢٤,٢٨٩	(الزيادة) / (النقص) في ودائع لدى البنوك
٢٤,٥٤١	٣٠٢	النقص في الموجودات الأخرى
٢٢,٧٣١	(٢٥,٧١٥)	الزيادة / (النقص) في المطلوبات الأخرى
٧٣,٣٨٧	٣٩٠,٦٠٧	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
٢٥١,٨١٦	٢١٩,٨٢٧	تسوية الزيادة في النقد وشبه النقد
(٣٣,٦٥٣)	٢٦٨,٠٦٨	الرصيد في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧
١,٦٧٤	(٢١٢)	صافي التدفق النقدي (قبل التغير في سعر الصرف)
٢١٩,٨٣٧	٤٨٧,٥٩٣	التغير في سعر الصرف
		الرصيد في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨

الإيضاحات على الصفحات رقم ٢٩ إلى ٢٨ تشكل جزءاً من هذه البيانات الحسابية.

تقرير مدققي الحسابات على الصفحة رقم ٢٥.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ م

١- الوضع القانوني والنشاط الرئيسي

تأسس بنك قطر الوطني (ش. م. ق) كشركة مساهمة قطرية بموجب المرسوم الاميري رقم (٧) لسنة ١٩٦٤ م. ويمارس البنك نشاطه التجاري من خلال فروع في دولة قطر والمملكة المتحدة وفرنسا.

٢- السياسات المحاسبية الرئيسية

تم إعداد البيانات المحاسبية المرفقة بعد استبعاد جميع المعاملات والأرصده بين الفروع. كما تم إعداد البيانات المحاسبية وفق مبدأ التكلفة التاريخية، بما يتماشى مع المبادئ والأسس المحاسبية المعتمدة من قبل مصرف قطر المركزي. تم اتباع السياسات المحاسبية التالية بشكل منتظم لدى إعداد البيانات المحاسبية:

أ) تحقق الإيرادات

يتم احتساب إيرادات ومصاريف الفوائد وفق أساس الاستحقاق. وتسجل الفوائد على القروض والسلفيات في حساب الإيرادات الى حين ظهور شك حول امكانية تحصيل تلك القروض وعند ذلك تسجل كفوائد معلقة ولا يتم احتسابها ضمن الإيرادات إلا عند تحصيلها نقداً.

إيرادات العمولات والأتعاب البنكية يتم تسجيلها في اليوم الذي تتم فيه العمليات الموجبة لها. يتم إلغاء إيرادات العمولات للقروض المشتركة خلال الفترة المحددة لكل عملية.

ب) مخصص خسائر القروض

يتم احتساب مخصص خاص لمواجهة خسائر بعض القروض المشكوك في تحصيلها بمقدار الخسارة المتوقعة وذلك استناداً الى مراجعة تفصيلية لمحفظة القروض والسلفيات من قبل ادارة البنك وفي ضوء تعليمات وموافقة مصرف قطر المركزي.

كذلك يتم احتساب مخصص عام لمحفظة القروض والسلفيات بناءً على خبره البنك في طبيعة محفظة القروض والسلفيات.

ج) العملات الأجنبية

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات بالعملة الأجنبية الى الريال القطري وفق أسعار الصرف السائدة بتاريخ الميزانية. فروقات التقسيم التي تظهر نتيجة اعتماد أسعار الصرف بتاريخ الميزانية للأرصدة الإفتتاحية للموجودات والمطلوبات تحول إلى الاحتياطيات. أما أرباح وخسائر عمليات الصرف الأخرى الناجمة عن الأعمال الاعتيادية للبنك فتظهر ضمن حساب الإيرادات والمصاريف.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨م

(د) الاستثمارات

تقيم الأوراق المالية المتداولة وفق سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل على أساس كل بند من بنود الإستثمار.

تقيم ادونات الدفع وفق سعر التكلفة.

تقيم المحافظ المالية والسندات طويلة الأجل بسعر التكلفة بعد طرح اية مخصصات ترضى الإدارة ضرورة وجودها لتغطية أي تدني غير مؤقت في قيمتها.

تقيم الاستثمارات في الشركات الشقيقة على أساس حصة البنك في صافي موجوداتها.

(هـ) الاستهلاكات

يتم استهلاك الموجودات الثابتة باستثناء الأراضي على أساس القسط الثابت حسب الأعمار الإنتاجية المتوقعة كما يلي:

عدد السنوات

٣٠

٣ إلى ٧

٥

مباني

اثاث ومفروشات وتجهيزات

سيارات

(و) مكافأة نهاية خدمة العاملين

يحتسب البنك مخصصات نهاية الخدمة للعاملين وفق انظمته الداخلية ويستند الاحساب الى فترة خدمة كل موظف كما في نهاية السنة. ويوفر نظام البنك تعويضات للموظفين تتجاوز الحد الأدنى المقرر حسب قانون العمل القطري. وقد ظهر رصيد هذا المخصص تحت بند مطلوبات أخرى.

(ح) أدوات مالية غير ظاهرة في الميزانية العمومية

يستخدم البنك عدة أدوات مالية غير ظاهرة في الميزانية العمومية كوسيلة من وسائل إدارة اخطار معدل الفائدة وتغير أسعار العملات. وتتضمن هذه التعاملات عقود مقايضة أسعار الفائدة والعقود الأجلة والمستقبلية لشراء وبيع العملات الأجنبية، ويتم إطفاء إيرادات ومصاريف عقود التغطية وفقاً للتعديري للموجودات أو المطلوبات. الأرباح والخسائر الناتجة عن الفرق بين سعر الصرف الفوري والأجل بالنسبة للعقود المذكورة أعلاه كما في نهاية السنة تحول إلى حساب الإيرادات والمصاريف.

وفي إطار أعماله الاعتيادية، يتعامل البنك في أدوات مالية أخرى خارج بنود الميزانية العمومية تشمل خطابات الاعتمادات وخطابات الضمان والقبولات.

إيضاحات حول البيانات المحاسبية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨م

٣- أرصدة وودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

١٩٩٧	١٩٩٨	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
٣١,٦٠٠	٣١٤,١٤٧	(أ) حسب الإستحقاق
٣,٥٠٠,٤٢٦	٣,٣١٤,٤٨٠	تحت الطلب
-	٦١,٦٥٧	خلال سنة
		أكثر من سنة
<u>٣,٥٣٢,٠٢٦</u>	<u>٣,٥٩٠,١٨٤</u>	
		(ب) حسب التوزيع الجغرافي
١٨,٣٨٤	٩٤,٩٨٦	داخل دولة قطر
١,١٠٨,٠٦٨	٨٢٣,٠٨٦	دول مجلس التعاون الخليجي
١,٨٨٣,٨٤٧	١,٣٤٤,٥٨٤	أوروبا
٣٤٣,٥١٨	٢٦٣,٨٩٤	أمريكا الشمالية
١٧٨,٣٠٩	١٦٥,٦٣٤	بلدان أخرى
<u>٣,٥٣٢,٠٢٦</u>	<u>٣,٥٩٠,١٨٤</u>	

٤- قروض وسلفيات

١٩٩٧	١٩٩٨	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
٦,٣٣٨,٧٥١	٩,١٦٠,٤٤٥	(أ) حسب الإستحقاق
٢,٨٠٥,٥٠٧	٣,٣٤٢,٤٣٧	تحت الطلب
٤,٤١٧,٥٤٤	٤,٤٩٣,٦٣٥	خلال سنة
		أكثر من سنة
<u>١٣,٥٦١,٨٠٢</u>	<u>١٦,٨٩٦,٥٠٧</u>	مجموع القروض والسلفيات
(٥٢٨,٣٧٢)	(٥٣٧,٢٥٠)	مخصص خاص لخسائر القروض
(٢٧,٠٠٠)	(٢٧,٠٠٠)	مخصص عام لمحفظة القروض
(١٩١,٨١٧)	(١٩١,٩٤٩)	فوائد معلقة
<u>١٢,٨١٤,٦١٣</u>	<u>١٦,١٤٠,٣٠٨</u>	صافي القروض والسلفيات
		بلغ إجمالي القروض والسلفيات التي تم تعليق فوائدها مبلغ ٥٧١ مليون ريال قطري (٦٦٧ مليون ريال قطري لعام ١٩٩٧).
		(ب) حسب التوزيع الجغرافي
١٣,٤١٣,١٠٧	١٦,٥٢٧,١٨٨	داخل دولة قطر
١٥,٣١٩	٣١٧,٤١٩	دول مجلس التعاون الخليجي
١١٦,٠٦٨	٦٩,٤٧٥	أوروبا
١٦٤	٤٠,٠٥٨	أمريكا الشمالية
١٧,٢٤٤	٤٣,٣٦٧	بلدان أخرى
(٥٢٨,٣٧٢)	(٥٣٧,٢٥٠)	مخصص خاص لخسائر القروض
(٢٧,٠٠٠)	(٢٧,٠٠٠)	مخصص عام لمحفظة القروض
(١٩١,٨١٧)	(١٩١,٩٤٩)	فوائد معلقة
<u>١٢,٨١٤,٦١٣</u>	<u>١٦,١٤٠,٣٠٨</u>	صافي القروض والسلفيات

إيضاحات حول البيانات الحسابية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ م

٨- موجودات ثابتة

المجموع ١٩٩٨ ألف ريال قطري	سيارات ألف ريال قطري	أثاث ومفروشات ومعدات ألف ريال قطري	مباني وأراضي ألف ريال قطري	التكلفة
١٩١,٧١٧	١,٤٣٢	٩٠,٣٥٥	٩٩,٩٣٠	كما في ١ يناير ١٩٩٨
١٥,٧٤٧	٣١٣	١٠,٩٩٤	٤,٥٤٠	إضافات
(٨,٩١٩)	(١١٤)	(٢,١٨٢)	(٦,٦٢٣)	حذفات
٥٦١	١٤	٥٢٦	٢١	فروق العملات الأجنبية
١٩٩,١٠٦	١,٥٤٥	٩٩,٦٩٣	٩٧,٨٦٨	كما في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨
١١٤,٤١٦	١,١٧٦	٦٦,٨١٧	٤٦,٤٢٣	الاستهلاك المتراكم
١٣,٩٣٩	١٣٤	١٠,٥٨٩	٣,٢١٦	كما في ١ يناير ١٩٩٨
(٢,١٥٣)	(١١٤)	(٢,٠٣٨)	-	احسب خلال السنة
٢٦٣	١٤	٢٤٨	١	حذفات
١٢٦,٤٥٦	١,٢٠٠	٧٥,٦١٦	٤٩,٦٤٠	فروق العملات الأجنبية
				كما في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨
٧٣,٦٥٠	٣٤٥	٢٤,٠٧٧	٤٨,٢٢٨	صافي القيمة الدفترية كما في
٧٧,٣٠١	٢٥٦	٢٣,٥٣٨	٥٣,٥٠٧	٣١ ديسمبر ١٩٩٨
				٣١ ديسمبر ١٩٩٧

٩- حسابات وودائع العملاء

١٩٩٧ ألف ريال قطري	١٩٩٨ ألف ريال قطري	(أ) حسب النوع
٨٤٢,٧٢٧	٨٠٠,٧٣٢	حسابات جارية
١٦٤,٨٣٦	١٧٥,٢٢٠	حسابات توفير
٧,٥٢٧,٣٤٥	٨,٦٦٣,٧٢٠	ودائع لأجل
٩٧٢,١٤٠	١,٠٩٧,١١٠	ودائع أخرى
٩,٥٠٧,٠٤٨	١٠,٧٣٦,٧٨٢	
١,٠٣١,٩٦١	٩٩٩,٠٥٤	(ب) حسب الاستحقاق
٨,٤٨٤,٩٧٧	٩,٣٠٦,٣٣١	تحت الطلب
١١٠	٥٣١,٣٩٧	خلال سنة
٩,٥٠٧,٠٤٨	١٠,٧٣٦,٧٨٢	أكثر من سنة
٩,٤٠١,٥٨٦	١٠,٥٨٠,٩٢٨	(ج) حسب التوزيع الجغرافي
٢,٥٤٨	٣,٣٨١	داخل دولة قطر
٤٢,٠٤٥	٩٤,١٦٩	دول مجلس التعاون الخليجي
٢,٦٨١	١,٣٦١	أوروبا
٥٨,١٨٨	٥٦,٩٤٣	أمريكا الشمالية
٩,٥٠٧,٠٤٨	١٠,٧٣٦,٧٨٢	بلدان أخرى

إيضاحات حول البيانات الحسابية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ م

١٠- المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

١٩٩٧	١٩٩٨	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
١٣٧,٥٨٢	٦٠,٩٤٧	(أ) حسب الاستحقاق
٤,٨٧١,٤٦٠	٤,٦٣٤,٢٣٩	تحت الطلب
٥,٠٠٩,٠٤٢	٤,٦٩٥,١٨٦	خلال سنة
٦٣٧,٦٩٢	٣٦٥,١٨١	(ب) حسب التوزيع الجغرافي
١,٣٦٨,١١٩	١,٤٨٩,٩٣٠	داخل دولة قطر
١,٦٣٧,٩٦٦	١,٥٦٣,٩٠٣	دول مجلس التعاون الخليجي
١٥٠,٩٥٥	٥٤,٦٥٦	أوروبا
١,٣٢٤,٣١٠	١,٢٢١,٥١٦	أمريكا الشمالية
٥,٠٠٩,٠٤٢	٤,٦٩٥,١٨٦	بلدان أخرى

١١- مطلوبات أخرى

١٩٩٧	١٩٩٨	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
٩٥,٤٨٥	٩٦,٥٤٧	مخصص مكافأة نهاية خدمة العاملين
١٢٧,٣٤٤	١٤٣,٥١٤	مصاريف فوائد مستحقة
٤٣٢,٧٤٦	٤٣٢,٧٤٦	مخصص مخاطر بنكية عامة
٨٨,٢٨٢	٦٤,١٨٥	أخرى
٧٤٣,٨٥٧	٧٣٥,٩٩٢	

١٢- أرباح مقترح توزيعها

يقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بمعدل ٢٠٪ (وتعادل ٣٠ ريال قطري لكل سهم) بالإضافة إلى إصدار سهم واحد مجاني لكل أربعة أسهم. بينما كانت في عام ١٩٩٧ بمعدل ٢٥٪ (وتعادل ٣٥ ريال قطري لكل سهم) بالإضافة إلى إصدار سهم واحد مجاني لكل أربعة أسهم.

١٣- رأس المال

١٩٩٧	الرصيد بعد التوزيع المقترح	١٩٩٨	الرصيد بعد التوزيع المقترح
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
٥٥٣,٧١١	٥٥٣,٧١١	٦٩٢,١٣٩	٦٩٢,١٣٩
-	١٣٨,٤٢٨	-	١٧٣,٠٣٥
٥٥٣,٧١١	٦٩٢,١٣٩	٦٩٢,١٣٩	٨٦٥,١٧٤

الصادر والمدفوع يمثل ٦,٩٢١,٣٨٥ سهم عادي بقيمة ١٠٠ ريال للسهم الواحد (١٩٩٧ م ٥,٥٣٧,١٠٨) مقترح إصدار ١,٧٣٠,٣٤٦ سهم مجاني بقيمة ١٠٠ ريال للسهم الواحد (١٩٩٧ م ١,٣٨٤,٢٧٧)

تملك دولة قطر ٥٠٪ من أسهم البنك ويمتلك بقية المساهمين النصف الآخر.

بموجب أحكام القانون رقم (٩) لسنة ١٩٩٨ م المعدل لقانون الشركات القطري رقم (١١) لسنة ١٩٨١ م، سيتم تخفيض القيمة الاسمية للسهم الواحد من مائة ريال قطري إلى عشرة ريالات قطرية من خلال تجزئة الاسهم.

إيضاحات حول البيانات المحاسبية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ م

١٤- الاحتياطات

١٩٩٧	الرصيد بعد التوزيع المقترح	١٩٩٨	الرصيد بعد التوزيع المقترح	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
٥٥٣,٧١١	٦٩٢,١٣٩	٦٩٢,١٣٩	٨٦٥,١٧٤	احتياطي قانوني*
١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٤٥٠,٥٩٨	احتياطي عام
٢٩١,٩٣٧	١٥,٠٨١	٢٩٦,٦٦٨	-	أرباح مدورة

* بموجب تعليمات مصرف قطر المركزي يتم تحويل نسبة لا تقل عن ٢٠٪ من صافي الأرباح السنوية إلى حساب الاحتياطي القانوني حتى يصبح رصيد الاحتياطي مساوياً لرأس المال. رصيد الاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي أجازها قانون الشركات القطري رقم (١١) لسنة ١٩٨١ م.

١٥- إيرادات أخرى

١٩٩٧	١٩٩٨	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
٦٤,٠٢٤	٧١,٨٥٣	عمولات وأتعاب بنكية
١٦,٢٢٥	٢٥,٥٢٦	إيرادات الإستثمارات
٩,٦٧٤	٨,٨٠٣	صافي أرباح التعامل بالعملة الأجنبية
٧,٢٨٠	٨,٨٩٣	إيرادات تشغيلية أخرى
٩,٤٢٩	١,٠٧٩	صافي إيرادات العقارات
<u>١٠٦,٧٤٢</u>	<u>١١٦,١٥٤</u>	

١٦- المصاريف

تتضمن المصاريف الإدارية والعمومية مايلي:

(أ) التزامات إجتماعية

بلغ مجموع المصاريف الخاصة ببرنامج الإلتزامات الإجتماعية، والذي أسس رسمياً في عام ١٩٩٧، ما مجموعه ١,١ مليون ريال قطري (١٩٩٧ م ٧,٤ مليون ريال قطري).

(ب) ردييات وتسويات قضائية

بلغت ردييات البنك من القضايا في عام ١٩٩٨ مبلغ ١,٧ مليون ريال قطري. في عام ١٩٩٧ بلغ محصروف التسويات القضائية مبلغ ٣,٦ مليون ريال قطري.

إيضاحات حول البيانات الحسابية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨م

١٧- إدارة المخاطر ومعدل الفائدة

فيما يلي ملخص لحساسية معدلات الفائدة لبنود الميزانية العمومية للبنك كما هي في ٣١/١٢/١٩٩٨م

المجموع	الحساسية لغير الضوائد	أكثر من سنة	من ٦ إلى ١٢ شهر	من ٦ إلى ١٢ شهر	خلال ٢ أشهر	
الفريال قطري	الفريال قطري	الفريال قطري	الفريال قطري	الفريال قطري	الفريال قطري	
						نقد وارصدة لدى
٢٧٢,٥٤٦	٢٧٢,٥٤٦	-	-	-	-	مصرف قطر المركزي
٢,٥٩٠,١٨٤	٢,٠١,١٩٠	٦١,٦٥٧	-	٧,٠٥٠	٢,٢٢٠,٢٨٧	ارصدة لدى البنوك
١٦,١٤٠,٣٠٨	٥٢٩,٧٩٤	١٢,٧٥٤	٥,٤٣٦	٢٢٤,٩٩٩	١٥,٢٥٧,٢٢٥	قروض وسلفيات
٢١٥,٩٧٦	١٦١,٣٦٩	٥٤,٦٠٧	-	-	-	إستثمارات
٢٦٧,٣٢٠	٢٦٧,٣٢٠	-	-	-	-	موجودات اخرى
<u>١٩,٤٨٧,٣٣٤</u>	<u>١,٤٣٣,٢١٩</u>	<u>١٢٩,٠١٨</u>	<u>٥,٤٣٦</u>	<u>٣٤٢,٠٤٩</u>	<u>١٧,٥٧٧,٦١٢</u>	مجموع الموجودات
١٠,٧٣٦,٧٨٢	٧٢٨,١٥٢	٥٣١,٣٩٧	١,٠٦٦,٢٢٩	١١٨,٧٣٩	٨,٢٩٢,٢٥٥	ودائع العملاء
٤,٦٩٥,١٨٦	٢٥,٦٩٦	-	١٨٤,٠٠٥	٨٣٦,٠٦٢	٣,٦٤٩,٤٢٢	المستحق للبنوك
٨٧٤,٤٢٠	٨٧٤,٤٢٠	-	-	-	-	مطلوبات اخرى
٢,١٨٠,٩٤٦	٢,١٨٠,٩٤٦	-	-	-	-	حقوق المساهمين
<u>١٩,٤٨٧,٣٣٤</u>	<u>٤,٨٠٩,٢١٤</u>	<u>٥٣١,٣٩٧</u>	<u>١,٢٥٠,٢٤٤</u>	<u>٩٥٤,٨٠١</u>	<u>١١,٩٤١,٦٧٨</u>	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين
-	(٣,٣٧٥,٩٩٥)	(٤٠٢,٣٧٩)	(١,٢٤٤,٨٠٨)	(٦١٢,٧٥٢)	٥,٦٢٥,٩٢٤	الفروق في بنود الميزانية العمومية
-	-	(٤٨,١٤٦)	١٤٥,٦٢٠	٦٣٧,٠٨٧	(٧٢٤,٥٦١)	الفروق في البنود غير الواردة في الميزانية العمومية
-	(٣,٣٧٥,٩٩٥)	(٤٥٠,٥٢٥)	(١,٠٩٩,١٨٨)	٢٤,٣٣٥	٤,٩٠١,٣٧٢	مجموع الفروق في حساسية معدلات الفائدة
-	-	٢,٢٧٥,٩٩٥	٢,٨٢٦,٥٢٠	٤,٩٢٥,٧٠٨	٤,٩٠١,٣٧٢	مجموع الفروق المترجمة في حساسية معدلات الفائدة

تعكس مخاطر أسعار الفائدة مخاطر التغير في أسعار الفائدة والتي قد تؤثر على الأرباح المستقبلية للبنك. ويتم إدارة هذه المخاطر من خلال إستخدام أدوات مالية غير واردة في الميزانية العمومية وبالأخص إتفاقيات تبادل أسعار الفائدة. وقد تم إعتناء تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات بالإستناد إلى تواريخ إعادة التسعير التعاقدية أو تواريخ الإستحقاق أيهما أسبق.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ م

١٨ - أطراف لها علاقة

لقد قام البنك من خلال عملياته بالتعامل مع بنوك وهيئات إعتباريه يمتلك أعضاء مجلس الإدارة حصص من رأسمالها. هذه العمليات خضعت لنفس الشروط بما فيها نسب الفائدة كما لو كانت تلك التعاملات مع أطراف ليسوا من ذوي العلاقة وأرصدة هذه الحسابات كما في نهاية السنة موضحة بالآتي:

١٩٩٧	١٩٩٨	
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	
٣٥,٣٠٢	٣٥,٣٦٢	قروض وسلفيات
٥٩,٧٤٧	٣٣٢,٠٠١	ودائع
٦٤,٩٢٠	١٨,٩٧٧	إلتزامات طارئة وضمانات وأخرى

تملك دولة قطر ٥٠٪ من أسهم البنك ويمتلك بقية المساهمين النصف الآخر.

١٩ - القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب القيمة التي يتم فيها تبادل هذه الأدوات بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت.

برأي الإدارة، إن القيمة الدفترية لوجودات البنك ومطلوباته، باستثناء الإستثمارات، لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها العادلة نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل أو لإعادة التسعير الدوري كما هو الحال في ودائع العملاء والقروض.

إن القيمة العادلة لإستثمارات البنك تتمثل بقيمتها السوقية التي تتجاوز بتاريخ إعداد الميزانية قيمتها الدفترية.

الفروع المحلية

<p>منطقة الدوحة</p> <p>الفرع الرئيسي ص.ب ١٠٠٠، الدوحة هاتف: ١٠٧٤٠٧ (+٩٧٤) فاكس: ١١٥٠٢٠ (+٩٧٤)</p> <p>فرع السد ص.ب ٩٣٦٦، الدوحة هاتف: ١٢٠١٢٤ (+٩٧٤) فاكس: ١١٦٢٩٦ (+٩٧٤)</p> <p>فرع السد للسيدات ص.ب ٧٠٦٨، الدوحة هاتف: ١٢٢٦٥٤ (+٩٧٤) فاكس: ١٢١٢٠٦ (+٩٧٤)</p> <p>فرع طريق المطار (شارع المطار) ص.ب ٣٢٥٢، الدوحة هاتف: ٣٢٨١٢٥ (+٩٧٤) فاكس: ١٢٢٢٣٩ (+٩٧٤) قسم السيدات هاتف: ٣٢٨١٢٥ (+٩٧٤) فاكس: ١٢٢٢٣٩ (+٩٧٤)</p> <p>فرع الريسان ص.ب ٩٠٩٢٢، الدوحة هاتف: ٨٠٧٠٩٠ (+٩٧٤) فاكس: ٨٠٦٩٠٩ (+٩٧٤) قسم السيدات هاتف: ٨٠٥٠٦٩ (+٩٧٤) فاكس: ٨٠٦٩٠٩ (+٩٧٤)</p> <p>فرع الغرافة ص.ب ٢٤٧٧٧، الدوحة هاتف: ٨٦٢٩٠٠ (+٩٧٤) فاكس: ٨٦٢١٥١ (+٩٧٤) قسم السيدات هاتف: ٨٦٢٩٠٠ (+٩٧٤) تحويله: ٢٣١/٢٣٠</p> <p>فرع مشعرب ص.ب ١٨٦٨، الدوحة هاتف: ١٢٣٦٤٢ (+٩٧٤) فاكس: ١١٥٠٢١ (+٩٧٤)</p> <p>فرع المنطقة الصناعية ص.ب ٤٠٦١١، الدوحة هاتف: ٦٠٠٣٤٤ (+٩٧٤) فاكس: ٦٠٠٤٢٧ (+٩٧٤)</p>	<p>فرع الجامعة / مبنى البهين هاتف: ٨٩٢٦١٩ (+٩٧٤) فاكس: ٨٢٥٠٨٢ (+٩٧٤)</p> <p>فرع الجامعة / مبنى البنات هاتف: ٨٩٢٥٨٦ (+٩٧٤) فاكس: ٨٣٥١٣٧ (+٩٧٤)</p> <p>فرع مؤسسة حمد الطبية هاتف: ١٢١٥١٧/١٢١٩١٧ (+٩٧٤) فاكس: ١١٥٠٢٢ (+٩٧٤)</p> <p>فرع القاعدة الجوية هاتف: ٦٢٢٠١٦ (+٩٧٤) فاكس: ٦٢٢٧٢٤ (+٩٧٤)</p> <p>فرع المول الدوحة هاتف: ٦٧٧٨٨٨ (+٩٧٤) فاكس: ٦٧٧٠٨٦ (+٩٧٤)</p> <p>فرع مطار الدوحة الدوحة المخارون هاتف: ٦٢١١٠٠ (+٩٧٤) فاكس: ٦٢١٩٢٩ (+٩٧٤)</p> <p>مكتب مطار الدوحة الدوحة القادمون هاتف: ٦٢١٩١١ (+٩٧٤)</p> <p>مكتب فندق شيراتون الدوحة هاتف: ٨٢١٨٧٨/٩ (+٩٧٤) فاكس: ٨٢١٤٦٩ (+٩٧٤)</p> <p>مكتب فندق شيراتون الخليج هاتف: ٣٢٨٦٠٦ (+٩٧٤) فاكس: ٣٢٩٠٤١ (+٩٧٤)</p> <p>مكتب المؤسسة العامة القطرية للبترول / السد الدوحة هاتف: ١٧٨٢٩٤ (+٩٧٤) فاكس: ١٧٨٢٩٥ (+٩٧٤)</p>	<p>سوق الدوحة للأوراق المالية الدوحة هاتف: ٣٥٥٢٢٠ (+٩٧٤) فاكس: ٣٥٥٢٢٠ (+٩٧٤)</p> <p>منطقة الطور</p> <p>فرع مدينة الطور ص.ب ٦٠٠٣٠، الطور هاتف: ٧٢٠١٢٧ (+٩٧٤) فاكس: ٧٢١٦٢٥ (+٩٧٤) قسم السيدات هاتف: ٧٢٠١٢٧ (+٩٧٤) فاكس: ٧٢١٦٢٥ (+٩٧٤)</p> <p>فرع رأس لفان رأس لفان - المنطقة الصناعية هاتف: ٧٢٩٥٥٠ (+٩٧٤) فاكس: ٧٢٩٥٥٤ (+٩٧٤)</p> <p>مكتب قطر غاز رأس لفان - المنطقة الصناعية هاتف: ٧٢٦٠٠١ (+٩٧٤) فاكس: ٧٢٦٠١٢ (+٩٧٤)</p> <p>منطقة مسيheid</p> <p>فرع مدينة مسيheid ص.ب ٥٠١٥٠، مسيheid هاتف: ٧٧١٥٢٩ (+٩٧٤) فاكس: ٧٧١٠٦٢ (+٩٧٤)</p> <p>منطقة الشمال</p> <p>فرع مدينة الشمال ص.ب ٧٠٢٢٣، الشمال هاتف: ٧٣١٢٤٦ (+٩٧٤) فاكس: ٧٣١٥٠٣ (+٩٧٤)</p> <p>مكتب المؤسسة العامة القطرية للبترول / الشمال الدوحة هاتف: ٨٢١٢١٨/٨٢١٢٥٢ (+٩٧٤) فاكس: ٨٢١٠٨١ (+٩٧٤)</p>
--	--	--

الفروع الخارجية

فرع فرنسا
٥٨ شارع دي ابلان
٧٥١١٦ باريس
هاتف: ٠١ ٣٢٣ ٠١٧٧ (+٢٢)
فاكس: ٠١ ٣٢٣ ٠١٧٠ (+٢٢)
تلكس: ٦٤١٣٤٤ بنكقطر.ف

المملكة المتحدة
١ شارع مارونت
لندن دبليو ١ واي ٦ لندن كبر
هاتف: ١٧١ ٦١٧ ٢٦٠٠ (+٤٤)
فاكس: ١٧١ ٦١٧ ٢٦١٧ (+٤٤)

